الدراسات الحديثية المعاصرة
ـــ تحليل وحلول ـــ

بقلم:
أ.د.حمزة عبدالله المليباري
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
دبي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم الأنبياء محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الحديث الشريف من المقدسات الإسلامية التي يجب على كل مسلم احترامُها، والذبُّ عنها ما يشوه صورتها أو يسيء إليها، والحفاظُ على أصالتها بعيدا عن كل دخيل؛ جليِّه وخفيِّه؛ لتستقيم حياة الأمة كما أمرها الله تعالى بذلك، وتبقى هويتها الدينية صافية وأصيلة؛ ليكتمل بذلك الشطر الثاني من كلمة التوحيد؛ فكل من يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، مؤمنا بقلبه، لا يكمل إيمانه إلا إذا اعتقد أن ما ثبت عن النبي ﷺ من السنة مصدر أصيل للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله جل جلاله، ويكون هواه تابعا لهما.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[2].

---

(١) النساء ٥٩.

(٢) الحشر ٧.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾[3].

إلى غير ذلك من الآيات القرآنية التي تأمر المؤمنين باتباع الرسول الكريم حتى يصبح هواهم تابعا لما جاء به قولا أو عملا أو إقرارا. ولم يكن الأمر باتباعه واللجوء إليه عند التنازع خاصا بأهل عصر دون عصر، بل يشمل جميع أمته ﷺ في جميع العصور إلى يوم القيامة، فإذا كان الصحابة يردون إلى الرسول ما تنازعوا فيه فإنه ينبغي لمن جاء بعدهم العودة إلى ما صح عنه ﷺ من السنة.

ولذا يكون من موجب الإيمان بالله تعالى وبرسوله أن يعتقد المسلم أن السنة النبوية مصدر للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله عزوجل - إلى جانب كونها مبينة وشارحة له بجميع مفاهيم الشرح والبيان -، وأن يعتبرهما معيارين ثابتين إلى يوم القيامة لمعرفة الحق والاستقامة. ولم يختلف في ذلك إلا شرذمة قليلة ممن انحرفوا عن الطريق المستقيم حين اتجهوا إلى إنكار حجية السنة النبوية وحاولوا التشكيك في مصداقيتها في التشريع الإسلامي، بحجة كونها خبر آحاد يحتمل الصدق والكذب، فكأن الشطر الثاني من كلمة

---

(١) الأعراف ١٥٨.

(٢) الأحزاب ٢١.

(٣) النور ٥١.

التوحيد لم يصبح عندهم صالحا لتكامل الإيمان إلا في عهد النبي ﷺ!!

وإذا تتبعنا تاريخ الأمة رأينا مكانة الحديث الشريف مجسدة في مواقف أئمتهم المتبوعين، لقد ورد عن الإمام أبي حنيفة قوله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»[١].

كما ورد عنه قوله: «إذا قلت قولا يخالف كتاب الله تعالى أو خبرا لرسوله ﷺ فاتركوا قولي»[٢].

وعن الإمام مالك رحمه الله: «إنما أنا بشر أخطىء وأصيب فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[٣].

وعن الإمام الشافعي: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلتُ من قول أو أصَّلتُ من أصل، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلتُ، فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي»[٤].

وعنه أيضاً: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد»[٥].

وعنه أيضاً: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»[٦].

وورد عنه أنه قال للإمام أحمد: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني به أي شيء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً»[٧].

---

(١) حاشية ابن عابدين ٦٣/١.
(٢) إيقاظ الهمم لصالح بن محمد بن نوح العمري، ص: ٦٢.
(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢٩٤/٦.
(٤) مختصر المؤمل ٥٨/١ لأبي شامة المقدسي، وتاريخ دمشق ٣٨٩/٥١ لابن عساكر.
(٥) الاتباع ص: ٧٩ لصدر الدين الحنفي.
(٦) المصدر السابق، وكتاب المجموع ١ /١٣٦، و٣٩٣/٦ للإمام النووي. والاتباع ص: ٧٩.
(٧) العلل ومعرفة الرجال ٤٦٢/١ للإمام أحمد.

كما ورد عن الإمام الشافعي قوله: «كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتى»[1].

وعنه أيضاً: «اشهدوا أني إذا صح عندي الحديث عن رسول الله ﷺ فلم آخذ به، فإن عقلي قد ذهب»[2].

وعن الإمام أحمد رحمه الله: «رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبى حنيفة كله رأي وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار»[3].

وعنه أيضاً: «من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة»[4].

وعلى الرغم من أن الأمة الإسلامية لا تزال تدين لله تعالى بالسنة النبوية وتعتقد أنها مصدر للتشريع، ومعيار مستقر ثابت إلى يوم القيامة لمعرفة الحق والباطل والتمييز بين الدين الإسلامي الذي بلغه النبي الكريم عن الله عزَّ وجلَّ، وما علق به عبر التاريخ من بدعة خفية وجلية، فإن ذلك لم يحل دون ظهور فتن من قبل بعض أبنائها بين فينة وأخرى نتيجة لمنهجهم في التعامل مع الحديث الشريف قبولا ورفضا، أو فهما وفقها، لا سيما أحاديث الغيبيات أو المعجزات أو أحاديث الفتن وأشراط الساعة وغيرها مما لا يخضع لعقول الناس.

وإذا كان إنكار حجية السنة قد شكل في العصور الماضية تحديا خطيرا قاومه أئمة أهل السنة والجماعة بشتى الوسائل فإن الذي يواجه السنةَ النبوية اليوم نوع آخر من التحديات، لا يختلف عن السابق في الخطورة، ألا وهو ظاهرة تساهل الباحثين في تصحيح الحديث وتضعيفه[5]، وفهم معناه وتطبيقه

---

(١) مختصر المؤمل ٥٧/١ لأبي شامة المقدسي.

(٢) حلية الأولياء ١٠٦/٩ لأبي نعيم. والفقيه والمتفقه ٣٨٩/١ للخطيب البغدادي.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ١٤٩/٢ لابن عبدالبر.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٩٧/١١ للإمام الذهبي.

(٥) شرحت هذه الظاهرة بشيء من التفصيل في كتابي (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين).

العملي[1]، وعدم تحفظ المجتمع من نسبة الحديث إلى النبي ﷺ بجزم ويقين، لا سيما على منابر الأمة وفي مجلاتها ووسائل إعلامها ومناهج تربيتها.وكل هذه الظواهر تشكل تحديا في وجه السنة النبوية، إذ تؤدي إلى آثار سلبية من أخطرها:

١ - انتهاك حرمة السنة النبوية ومكانتها.

٢ - عدمُ تميز السنة من البدعة، والحق من الباطل.

٣ - رواجُ أحاديث واهية وباطلة في أوساط الناس.

٤ - طمس معالم منهج النقاد في التصحيح والتضعيف، وغير ذلك من فتن.

(١) انظر على سبيل المثال تأليف إحدى الكاتبات المغربية بعنوان «في نقد البخاري.. كان بينه وبين الحق حجاب»!!.

واقعنا المرّ في التعامل مع الحديث الشريف

في ضوء خبرتي المتواضعة في مجال الحديث وعلومه، أرى أن تعاملنا مع السنة النبوية لم يكن على ما تقتضيه مكانتها في التشريع الإسلامي، ولم يكن جهدنا في مجال التصحيح والتعليل، أو التفسير والتحليل، والاستدلال والاستنباط، مكملا لجهود الأئمة السابقين - متقدمين ومتأخرين - ولا مستفادا منها. وبيان ذلك فيما يأتي:

ففي مجال التصحيح والتضعيف لم تنضبط كثير من الدراسات الحديثية المعاصرة بقواعد التثبت والنقد والتمحيص التي تمخضت عنها جهود المحدِّثين النقَّاد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها. لقد كثر اليوم عدد الباحثين في الأحاديث النبوية ضمن نشاطات مختلفة وأهداف شتى، وخاضوا غمار نقدها دون أن يتوفر لديهم ما يؤهلهم لذلك من الحفظ والمعرفة والفهم، وأصبحت مناهجهم في التصحيح والتضعيف والترجيح في كثير من الأحيان بعيدة عن الدقة والإنصاف حتى اختلط الحابل بالنابل؛ فظهر في هذا الميدان فريقان من الباحثين:

١ - فريق يُصحِّح الحديث ويُعلِّله ويرجحه بناء على أحوال الرواة، دون النظر في مدى سلامته من شذوذ وعلة، ويجعل الحكم على الحديث تابعا لمراتبهم في سلم الجرح والتعديل، حتى اشتهر بين الناس أن علم الجرح والتعديل هو المعيار الوحيد للتصحيح والتضعيف.

٢ - فريق آخر يصحح من الأحاديث ما يوافق عقله ويرفض ما لا يوافقه أو ما لا تهضمه ثقافته مهما كان الإسناد، حتى فقدت السنة هيبتها لدى كثير من الدارسين وأصبحت مجالا مفتوحا لكل باحث.

ولما كان كثير من الدراسات الحديثية المعاصرة - سواء أكانت من النوع الأول أم الثاني- لا تنضبط بقواعد التمحيص والنقد والترجيح فإنه يكون أمرا طبعيا أن تتضمن تلك الدراسات جوانب سلبية في مجال التصحيح والترجيح والتضعيف، بقدر تساهل أصحابها، وبُعدِهم عن الحديث وعلومه وقواعد نقده التي شرحها المحدثون النقاد من خلال نصوصهم الواضحة أو تطبيقاتهم العملية الدقيقة.

أما ما يخص شرح الحديث وتحليله فكثيرا ما نجد فيه الخلل لدى عدد كبير من الباحثين المعاصرين لعدم مراعاتهم الأصول والقواعد الخاصة بذلك[1]، حتى تجرأ بعضهم على إنكار الأحاديث الصحيحة على الرغم من كونها مما اتفق النقاد على صحته وتلقته الأمة بالقبول، وحجته في ذلك أنها مخالفة للعقل أو القرآن أو التاريخ حسب فهمه لمعاني تلك الأحاديث.

وأما ما يخص تعامل المجتمع مع السنة النبوية فمن المؤسف جداً أن كثيرا من الذين يتلقفون العلم من خلال القراءة لم يؤسسوا في أثناء تكوينهم الجامعي تصورات صحيحة حول علوم الحديث ومنهج المحدثين النقاد في التثبت من المرويات وتصحيحها وتضعيفها، ولم يتعرَّفوا على قواعد شرح النصوص وأصول تأويلها، بل إنهم يتجاهلون القاعدة المعروفة المتمثلة في ضرورة رد المتنازع فيه في كل علم إلى أهله الذين يمثلون المرجع الأصيل فيه.

ولذا فإن المجتمع عموما يندفع إلى قبول العلوم الشرعية عامة والحديثية خاصة لمجرد كونها مما يعجب عقله أو يوافق ثقافته أو أنها

---

(١) انظر كتابات الشيخ يوسف القرضاوي - جزاه الله خيرا وأطال عمره - حول هذا الموضوع، فإنه حرر كثيرا من أصوله في ضوء نماذج كثيرة.

صدرت من الجهات التي يحترمها ويقدسها، بغض النظر عن مدى صحتها عند أهلها من الفقهاء أو المحدثين النقاد.

وكم يؤلمنا أن نرى منابر الأمة - في مساجدها ومجلاتها وصفحات جرائدها ووسائل إعلامها - لا تقدر مكانة السنة بسبب غفلة بعض الخطباء والكُتّاب والمثقّفين في ذكر الأحاديث والاستدلال بها من غير تثبت في نسبتها إلى النبي ﷺ. وإذا لم يكن هناك حرج في ذكر الأحاديث الضعيفة والاستئناس بها من أجل الترغيب والترهيب كما عهدنا ذلك في مواقف المحدثين، فإنه لا ينبغي نسبتها إلى النبي ﷺ بصيغ الجزم كقولنا: «قال النبي ﷺ كذا» أو «عمل النبي ﷺ أو غير ذلك. فقد جاء عنه ﷺ بسند صحيح أنه قال: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»[1].

كما أن مؤسسات التربية والتعليم لا تولي أيضاً اهتماما كبيرا لاعتماد الحديث الصحيح في تربية النشء وتعليمهم إياه، بل نراها تتحمس إلى تلقين التلاميذ ما هو مذكور في الكتب من الأحاديث والآثار دون تمييز بين الصحيح منها والباطل لمجرد غرابة فيها أو طرافة، أو من أجل الترغيب والترهيب، بل إن كثيرا من المسابقات الثقافية التي تقوم بها الجمعيات والمراكز في عديد من المناسبات الدينية تتنافس في صياغة أسئلة حول أغرب ما يكون من الأحاديث أو القصص التي قد تكون باطلة لا أصل لها.

وكذا الأمر بالنسبة إلى كثير من الكتب والرسائل التي تنشر مدفوعة بتنافس تجاري أو بوازع ديني، ثم توزع بين الشباب، فلا يختلف شأنها عن سابقتها في خلط الصحيح بالباطل والمقبول بالمردود.

والغريب المحزن أن يحدث ذلك كله في الوقت الذي تنهض فيه الجامعات والمدارس والمؤسسات والجمعيات والأبحاث والمؤلفات والمواقع الإلكترونية لنشر الحديث وتعليمه، وتصرف في سبيل ذلك مبالغ باهظة، والذين يشرفون عليها هم أصحاب الألقاب الأكاديمية المتنوعة!!.

---

(١) انظر مقدمة صحيح مسلم ١/١٠.

أليس من الواجب أن نتساءل: أين ذهبت جهود الأمة إذن؟.

وفي أي سبيل بذلت الجهود وصرفت الملايين؟.

ولماذا لا نحاسب أنفسنا محاسبة ذاتية؟.

ولماذا لم نستطع حتى اليوم أن نحفظ مجتمعنا بعيدا عن الانحرافات والشبهات، والفوضى في التعامل مع السنة النبوية التي هي من مقدسات الأمة؟.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الندوة كي تتاح للمتخصصين في الحديث فرص النظر فيما يشكل تحديا داخليا وخارجيا تجاه السنة النبوية، والقيام بما يسمى محاسبة ذاتية في تقييم جهودنا في ضوء نتائجها التي نلمسها في الواقع الذي نعيشه، وإجراء مناقشات حول أسباب الخلل في دراسات المعاصرين المتخصصين وغير المتخصصين، ومدى إمكانية توظيف المؤسسات العلمية التي تعنى بتكوين الأجيال وتثقيفها في معالجة ذلك الخلل من جذوره، واقتراح حلول مناسبة وفاعلة تمنع ظهوره في المستقبل. وتهدف هذه المداخلة إلى بلورة الأصول والضوابط التي ينبغي اعتمادها عند شرح الحديث وفقه ما يحويه من المعاني؛ ليتمكن الباحث من أن ينفي عن الحديث تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين.وقد اقتضت هذه المداخلة أن تتناول المباحث الآتية:

أولاً: تحديد المشكلة في الدراسات الحديثية المعاصرة وبيان خطورتها في المجتمع:

إنَّ المشكلة التي تواجهها السنة النبوية مزدوجة بين الجانب النقدي والجانب الفقهي، وأود أن أركز على الجانب الفقهي، وأطرح سؤالا هو: كيف ينبغي أن يتم شرح الحديث؟ وما قواعد شرحه وأصوله؟.

ولعل من الأفضل أن أشير إلى بعض الحقائق التي تتعلق بالجانب النقدي عسى أن يأخذ موضوعُ البحث شكله الكامل ثم أجيب عن السؤال الذي طرحته آنفاً.

إذا تتبعنا الدراسات الحديثية المعاصرة وجدناها على أنواع مختلفة؛ فبعضها يقوم بتخريج الأحاديث وتصحيحها وتضعيفها وتحسينها وتحقيق كتبها وأجزائها، ونشر أحاديث النبي ﷺ محققة وموثقة حتى أصبحت في متناول الجميع. وهذه خدمة جليلة للسنة النبوية من غير شك، بل يجب على الجميع احترامها وتقديرها والتعاون معها والاستفادة منها.

غير أنه يُلحظ في كثير منها تساهل في التصحيح والتحسين والتضعيف والترجيح؛ فقد يجعل الباحثون المعاصرون هذه الأحكام تابعة لأحوال الرواة، وهذا يشكل منهجا جديدا مناهضا لمنهج المحدثين النقاد المتقدمين الذين يجعلون الأحكام تابعة لمدى سلامة الحديث من شذوذ وعلة بعد ثبوت عدالة الراوي.

كما يُلحظ في بعضها تساهل في جانب الفقه والاستدلال والاستنباط، وعدم التقيد بقواعده وأصوله التي التزم بها الأئمة الشراح قديما في شرح النصوص وتفسيرها.

ووجه الخطورة التي تكمن في تساهل هذا النوع من الدراسات في جانبي النقد والفقه مع أن أصحابها متخصصون في الحديث وعلومه، فإنه يخفى على المعجبين بهم من المجتمع ما يقع في دراساتهم من الجوانب السلبية - نادرة كانت أو غالبة -، نظرا لما تتميز به من الجوانب الإيجابية؛ كشهرة أصحابها بالصلاح وحسن التوجه والتخصص في الحديث وعلومه. لذا لا يُستغرب أن يكون في المجتمع من يعتبرهم المرجعيةَ العليا في مجال الحديث وفقهه، بل في معرفة الحق والباطل عموما، ويبلغ ذلك ذروته بحيث لا يسمح لأحد كائنا من كان أن ينتقد هذه المرجعية أو أن يشير إلى ما وقع فيها من أخطاء. بل الطامة الكبرى أن يبالغوا في هذه المرجعية ويقدموها على الأئمة السابقين، ويفضلوا علمها على علمهم وفقهها على فقههم، إلى أن قال بعض المتعصبين لهم: فلان أعلم من الإمام أحمد!!.

إذا نظرنا إلى الجوانب السلبية التي تقع في دراسات المتخصصين من حيث كونها أخطاء وأوهاما تصدر عادة من الإنسان مهما علت رتبه العلمية،

ثم تصحح وتستدرك عند الوقوف عليها، فإنها لا تشكل خطرا، ولا تكون سببا لتوجيه الطعون والتُّهَم إلى أصحابها، لكنها تشكل تحديا داخليا خفيا وخطيرا عندما تحظى الأخطاء والأوهام برواجها لدى كثير من العوام والطلبة والخطباء والكُتَّاب، وتحولها إلى حقائق مسلمة يعضون عليها بالنواجذ، حبا فيهم وتقديرا لهم. فلا بد إذن من معالجتها واستدراكها وتصحيحها دون أن يثير ذلك حفيظة الأتباع ويُهيج عواطفهم، وقبل أن يؤدي ذلك تدريجيا إلى النتائج الآتية:

١ ـ طمس معالم منهج النقاد في التصحيح والتضعيف والتفقه والاستنباط.

٢ ـ فتح المجال لكل من هب ودب أن يقحموا أنفسهم في التحدث عن السنة وانتقاد أئمتها والتشكيك في مصداقية منهجهم في نقد الأحاديث.

٣ ـ الخلط بين السنة والبدعة بتصحيح ما هو ضعيف وغير ثابت عن النبي ﷺ، وتضعيف ما هو صحيح.

ومن المعلوم أن أخطاء الكبار والمشاهير - وإن كانت قليلة بالنسبة إلى صوابهم ووقوعها منهم عن غير قصد بحيث لا تؤثر في مكانتهم العلمية والدينية بالقياس إلى غالب أحوالهم - تكون خطيرة من حيث تأثيرها المباشر، وذلك لخفائها على المعجبين بهم، بل تتحول أخطاؤهم وأوهامهم أحيانا إلى حقائق بدهية يجب احترامها بل تقديسها. بخلاف أخطاء من عرف بها فإنها تكون دائما موضع حذر وتحفظ. لذا نرى في تاريخ النقاد اهتمامهم بتمحيص روايات الثقات والمقبولين، وانشغالهم ببيان أخطائهم وأوهامهم أبلغَ وأشدَّ وأكثرَ من انشغالهم بروايات الكذابين وافتراءاتهم. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الأخطاء والأوهام تختلف خطورتها حسب الخفاء والظهور على المجتمع، فكلما كان الخطأ أدق وأخفى وأنفذ كان أجدر بالاهتمام والمعالجة[1].

---

(١) انظر في كتاب (نظرات جديدة في علوم الحديث) للباحث موضوع: «إسقاط النقد لبيان الوضع بيانا مفصلا ونشاطهم في الكشف عن العلل»، ص: ٦٧ - ٧٢ (ط: ٢، ١٤٢٣هـ).

لذلك ينبغي أن تكون معالجة أوهام المتخصصين في الحديث وعلومه محل اهتمام الباحثين والمؤسسات العلمية، دون أن تُتخذ عثراتهم وهفواتهم وأوهامهم ذرائع للطعن فيهم والتقليل من شأنهم والإساءة إلى مكانتهم العلمية والدينية.

هذا بالنسبة إلى دراسات المتخصصين، وأما دراسات غير المتخصصين ففيها ما تسعى إلى الدفاع عن السنة النبوية بوازع ديني قوي، وهذا شيء جميل، لكن مشكلتها أنها تُصحِّح الأحاديثَ وتُضعِّفها بعيدا عن قواعد علوم الحديث ومن غير تخصص فيها، بل تتجاوز أحيانا الحدود التي يفرضها منطق العدل والإنصاف. وذلك حين يضعِّف أصحابُها الأحاديثَ التي تلقتها الأمة بالقبول واتفق الأئمة على صحتها عبر القرون الماضية لا لشيء اكتشفوه بعبقريتهم النادرة، وإنما لزعمهم أنها مخالفة للعقول أو آيات من كتاب الله، ثم يطعنون في المحدثين النقاد ممن صححوها بأنهم يهملون النظر في المتون وينشغلون عن فقهها!!.

وهذا أيضاً في الواقع يشكل تحديا خطيرا تجاه السنة النبوية؛ إذ شهرة أصحاب تلك الدراسات بين المجتمع ومكانتهم في مجال الدعوة تجعل أفكارهم وتصوراتهم أكثر قبولا واقتناعا عندهم وأسرع رواجا في أوساطهم حتى تشكل لديهم معايير الحق والصواب. ولذا فليس من الغريب وجود عدد من المثقفين والمفكرين والشباب والطلبة والأساتذة يتحمسون لتنقية السنة بتضعيف الأحاديث التي لهم فيها شبهة، ولا يمنعهم من ذلك كونها في صحيحي البخاري ومسلم، ولا شعورهم الذاتي بأنهم غير متخصصين في الحديث؛ إذ يعتقدون أن المحدثين النقاد لا ينظرون في متونها وإنما ينظرون فقط في أحوال رواتها وظواهر أسانيدها!!.

ومتى كان النقاد المتقدمون يعولون في التصحيح والتضعيف على ظواهر السند وأحوال الرواة دون المتون؟! أليس ذلك من تشويه الحقائق التاريخية الناصعة؟

أليس من منهج المحدثين أن يعرضوا الحديث على ما يتوافر لديهم

من المعلومات الحديثية أو الفقهية أو التاريخية أو العقلية ليعرفوا مدى موافقته لها ومخالفته ومدى غرابته في ضوء ذلك الواقع؟.

أليست كتبهم وتآليفهم - لا سيما كتب الصحاح والعلل - تعلن بتكامل منهجهم واستيفائه جميع عناصر النقد ودقتهم فيه؟

ولو كان الجرح والتعديل عند النقاد معيارا وحيدا لنقد المرويات ومعرفة خطإ الراوي فيها وصدقه، ما ضعفوا أحاديث الثقات وما أنكروها أصلا. ولذا تضمن تعريف الصحيح قيدا مهما يحفظه جميع الطلاب، وهو أن يكون الحديث سليما من شذوذ وعلة.

وأما قول المحدثين: «إن الثقة عن الثقة حجة» فكان ذلك ردا على أهل البدع ممن يشترطون في قبول الحديث تعدد رواته مع كونهم ثقات، وكان قصدهم من تبني هذا القول واعتباره موقف أهل السنة والجماعة أن ينكروا هذا الشرط فحسب؛ حتى لا يضيع قدر كبير من السنة من أجل العناد والجهل. ولا ينبغي أن يفهم منه أن ما رواه الثقة عن الثقة حجة على جميع الأحوال، وأن خلوَّ الحديث من شذوذ وعلة ليس بشرط، كلا وألف كلا؛ إذ عملهم التطبيقي في النقد أوضح برهان على ذلك.

ومن المعلوم أن أحوالَ الرواة في مجال الضبط والإتقان، وتحديدَ مراتبهم في سلم الجرح والتعديل إنما ظهرت علما مستقلا بعد نقد مروياتهم وتفتيش مسموعاتهم ومعرفة صدقهم وسلوكهم وعقيدتهم.

وكتاب الشيخ الغزالي - رحمه الله - «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث» ترك في المجتمع - لا سيما طبقة المثقفين - أثرا سيئا فيما يخص المحدثين النقاد ومنهجهم في التصحيح والتضعيف، فأصبح الاعتقاد أن المحدثين النقاد لم يعولوا في النقد إلا على أحوال الرواة وظواهر السند مبدأ راسخا يبنون عليه مواقفهم وأعمالهم[1]. بل أدى ذلك إلى بروز العقلانيين

---

(١) ولم يكن تساهل المعاصرين في مجال التصحيح والتضعيف والتخريج إلا تأييدا لذلك الاعتقاد. ومن المؤسف جداً أن يحرص بعض المنتمين إلى تخصص الحديث على الدفاع عن ذلك دون أن يتأمل فيما يترتب على السنة من النتائج السلبية الخطيرة!!.

في مجال السنة بمنهج غريب قائم على استعجال المقارنة وبتِّ الحكم، ثم تطاولِهم على النقاد المحدثين بل على بعض الصحابة أيضاً، وكل ذلك من أجل تضعيف الأحاديث التي لم تهضمها ثقافتهم، ولم يمنعهم من ذلك كونها مما تلقته الأمة بالقبول.

وربما يتحمس هؤلاء الكُتَّاب إلى الإدلاء بآرائهم في مجال الحديث تصحيحا وتعليلا أو تفسيرا وتأويلا، حرصا منهم على تنزيه سنة النبي ﷺ عما يعتقدونه دخيلا فيها بناء على زعمهم بأن النقاد قصَّروا في النقد واعتمدوا فيه على السند دون المتن، فتراهم يضعفون من الصحيحين كل ما يرونه مشكلا، ولم يمنعهم من ذلك كونُه مما تلقته الأمة بالقبول عبر القرون الماضية. بل فيهم من يتجرأ بطعنه في شخصية بعض الصحابة والتابعين والمحدثين النقاد، كما ترى في كتاب إحدى المغربيات بعنوان: «في نقد البخاري. . . . كان بينه وبين الحق حجاب[1]».

وكان من المفارقات العجيبة أن هذه الكاتبة تطعن في حفظ البخاري وعلمه الذي اتفقت الأمة بجميع طوائفها العلمية على أنه أمير المؤمنين في الحديث، ثم تسخر من هذا اللقب[2]، في الوقت الذي كانت تثني فيه على

---

(١) الكتاب من منشورات مؤسسة «الأحداث المغربية» بالمغرب، وهو في الأصل عبارة عن مجموعة من المقالات التي كتبتها هذه الكاتبة المغربية في أعداد جريدة «الأحداث المغربية» في السنوات ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م.

(٢) لعل من الأفضل أن أنقل هنا من بداية الكتاب بعض الفقرات التي تجرأت الكاتبة على كتابتها في حق الإمام البخاري جهلا وعنادا؛ لأبرهن بها فقط للقارئ على سفاهتها وخلوها من المنهج العلمي وما أقبح هذا الجهل والعناد!! وإني على يقين أن هذا الكتاب لا يصلح لذكره هنا ولا للرد على صاحبته لتجرئها على تناول القضايا بسفاهة وجهل وعناد، ولأنها لا تحترم المنهج والتخصص يكون من العدل والحكمة بل ومن الإيمان الإعراض عنها كما ورد في الآية ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾، إذ الإنسان العاقل الفاهم هو الذي يصلح للحوار، أما الذي يتحدث أو يكتب مثل الأطفال أو المجانين فإن المواجهة معه تتنافى مع العقل والحكمة.

تقول الكاتبة: «لقد عملت دهماء الرواة والمحدثين المتجردين لمحض الرواية دون تعقل على اصطناع ما يسمى بهيبة البخاري وخلع الألقاب عليه دون استحقاق، وذلك=

الشيخ الألباني والشيخ عبدالفتاح أبي غدة وغيرهما من المعاصرين بأنهم

= بعد وفاته بقليل، أي بمجرد تبني بعض الخلفاء العباسيين للمذهب الشافعي، حيث يعد من رؤوس هذا المذهب ومن محدثيه، وقد عمل فقهاء هذا التوجه الديني المتشدد في الإسلام على تسمية البخاري «أمير المؤمنين» في الحديث وتسمية صحيحه بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله، ولكن هذه الألقاب تسقط عند أول امتحان قوة لها، ولا تتجاوز دائرة المذهب الشافعي ومن قلده، حيث استطاع العلماء المتنورون في الأمة الإسلامية رد هذا الزيف وهذا الادعاء، وعملوا على فضح قلة علم البخاري وضعفه في الحديث، بدءا بعالم الأمة محمد بن يحيى الذهلي إمام وقته وأمير المؤمنين في الحديث الذي واجه البخاري وهزمه في بخارى ونيسابور سنة ٢٥٠هـ. وقال فيه آنذاك: «لا يساكنني البلد».

ثم استمر العلماء من بعده يبينون ضعف البخاري وقلة علمه وعدم صحة صحيحه، نذكر منهم على الخصوص الإمام الدارقطني والإمام أبو الخطاب ابن دحية، والإمام العقيلي والحاكم والملطي والكوثري والألباني وعبدالفتاح أبو غدة والغماري، وخلق كثير». (ص: ٣)..

كل ما قالته الكاتبة كذب وجهل تريد أن تروج هذه الكذبة بين عوام الناس لا سيما المثقفين؛ لبذر فتنة الريبة في قلوبهم حول السنة النبوية. وفيما يأتي نصوص الأئمة المعاصرين للإمام البخاري في حقه لنرى مدى صدق هذه الدعاوى:

يقول الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ): «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل».

ويقول أبو حاتم (ت: ٢٧٧هـ): «محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق».

ويقول محمد بن بشار بندار (ت: ٢٥٢هـ): «ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل» ووصفه بسيد الفقهاء. وهؤلاء الأئمة الكبار قد عاصروا البخاري وماتوا قبله، وبعضهم من شيوخه. ولم يكن أحد منهم شافعيّ المذهب! وهناك أقوال كثيرة اتفقت كتب التراجم على نقلها عن أئمة عصر البخاري مثل قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهويه وغيرهما. فكيف إذن يستقيم قول الكاتبة: «لقد عملت دهماء الرواة والمحدثين المتجردين لمحض الرواية دون تعقل.. وذلك بعد وفاته بقليل؟ويقول الترمذي (ت: ٢٩٧هـ): «لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل».

ويقول ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ): «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ وأحفظ له من محمد بن إسماعيل». ويقول الحاكم (ت: ٤٠٥هـ): «محمد بن إسماعيل إمام أهل الحديث». وأقوال العلماء فيه بالثناء والمدح متواترة.وقد نسبت الكاتبة دون أدنى حياء إلى الحاكم والدارقطني والخطابي والعقيلي والملطي والكوثري والألباني وعبدالفتاح أبو غدة والغماري تضعيف البخاري والقول بأنه قليل العلم وعدم صحة صحيحه؟!.

نعم انتقد بعضهم بعض أحاديث البخاري من حيث الرواية وهذا لا يعني أنهم بيّنوا ضعف البخاري وقلة علمه وعدم صحة صحيحه!! ولماذا تجاهلت هذه الكاتبة ما=

متنورون لمجرد كونهم ضعفوا بعض أحاديث الصحيحين!!.

= صدر عنهم من النصوص في مدح البخاري وثنائه وجعل صحيحه أصح الكتب بعد كتاب الله؟!.

ولمزيد من الأقوال التي توضح منزلة الإمام البخاري انظر في سير أعلام النبلاء ٣٩١/١٢ - ٤٧١.

ثم السؤال الذي يطرح هنا: من الذي قال إن البخاري من رؤوس المذهب الشافعي؟ وهذه كذبة أخرى من الكاتبة. والمعروف أن كتابه الصحيح دليل على استقلاله الفقهي وتجرده من تقليد المذاهب. ثم هي تقول: إن هذه الألقاب لا تتجاوز دائرة المذهب الشافعي. وهذه كذبة ثالثة. وعلماء المذاهب الأربعة عبر العصور الماضية متفقة على أن صحيحه أصح الكتب بعد كتاب الله. أين قول العلماء اللاحقين الذي ذكرت أسماءهم: إن البخاري ضعيف وقليل العلم وأن صحيحه ليس بصحيح؟ بل كلهم يدينون بتقديم الصحيحين على سائر الكتب ما عدا كتاب الله عزَّ وجلَّ. اقرئي كتبهم وتأملي فيها تجديهم يعولون على الصحيحين في بناء ثقافتهم ومعرفتهم الحديثية. ثم ما جرى بين البخاري ومحمد بن يحيى إنما هو بسبب فتنة خلق القرآن وليس له صلة بعلم البخاري ولا بحفظه وروايته وكتابه الصحيح. والكاتبة بسفاهتها لم تفرق بين الأمرين. ولن تجد أيها القارئ في التاريخ أحدا قال ما ذكرته الكاتبة في حق البخاري.

وعلى كل فإن الكاتبة قدمت سخافتها من خلال كتابها المذكور. وأحسن ما يقال في حقها هو المثل العربي المعروف: «أحَشَفا وسوء كيلة!!».

إن صحيح البخاري الذي استغرق تأليفه مدة أربعة عشر عاما كاف في معرفة قدر البخاري ودقته وأمانته وعلمه وفقهه، ولا يضره جهل من جهله وعناد من عانده، إن الباحثة لو ألفت هذا الكتاب بعد دراسة وتأمل ما وقعت في تلك الطامات المظلمة التي يتضمنها كتابها.

هذا وقد أنشد بعضهم في مدح البخاري وصحيحه.

صحيح البخاري لو أنصفوه ... لما خط إلا بماء الذهب
هو الفرق بين الهدى والعمى ... هو السد بين الفتى والعطب
أسانيد مثل نجوم السماء ... أمام متون كمثل الشهب
به قام ميزان دين الرسول ... ودان به العجم بعد العرب
حجاب من النار لا شك فيه ... تميز بين الرضا والغضب
وستر رقيق إلى المصطفى ... ونص مبين لكشف الريب
فيا عالما أجمع العالمون ... على فضل رتبته في الريب
سبقت الأئمة فيما جمعت ... وفزت على رغمهم بالقصب
نفيت الضعيف من الناقلين ... ومن كان متهما بالكذب
وأبرزت في حسن ترتيبه ... وتبويبه عجبا للعجب
فأعطاك مولاك ما تشتهيه ... وأجزل حظك فيما وهب

والواقع أن هذه الباحثة وغيرها ممن يدور في فلكها لا يشعرون - للأسف - أنهم بعملهم هذا يعيدون التاريخ الذي مر بالسنة النبوية؛ إذ يتعلقون بتلك الأحاديث التي أنكر صحتها الملاحدة القدامى من أهل الكلام بحجة أنها خبر آحاد لا يفيد إلا الظن أو أنها تتعارض بعضها ببعض أو تُعارض العقول. وعلى الرغم من أن المحدثين النقاد استطاعوا بفضل الله تعالى ثم بمنهجهم العلمي إخماد نار الشبهات وإزالة أسبابها فإن العقلانيين أخذوا ينبشون تلك الشبهات من مزبلة التاريخ، ثم يثيرونها حول مجموعة جديدة من الأحاديث التي لم يُطعن في صحتها من قبل، ساخرين من أهل الحديث كما سخر منهم الملاحدة من أهل الكلام من قبل[1].

إن كتابَي الإمام الشافعي: (الرسالة) و(مختلف الحديث)، وكتاب ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، وكتاب الطحاوي في مشكل الآثار وكتب ابن خزيمة وابن حبان والخطابي وغيرهم من الأئمة لم يكن الهدف من تأليفها إلا الرد على الملاحدة الذين أثاروا شبهات حول الأحاديث التي قد يبدو لأول وهلة أنها تتعارض أو أنها تعارض العقول والتاريخ، لا سيما الأحاديث الواردة في المعجزات أو الغيبيات أو الأمور التي تقع قبل يوم الساعة من فتن وملاحم وتغيرات هائلة في طبيعة المجتمعات.ومن العجب العجاب أن يتبجح بعض هؤلاء الباحثين العقلانيين[2] مدعياً أنّه يقدم للأمة

---

(١) انظر مقدمة كتاب (مختلف الحديث) لابن قتيبة تجد فيه تفصيلا لما زوره الملاحدة في حق أهل الحديث.

(٢) انظر على سبيل المثال الموقع الإلكتروني بعنوان: «الحوار المحضِّر» (لعله المتحضر) للدكتور عمراني من المغرب. والذي أغربني أنه سمى موقعه بـ «الحوار المحضِّر» في الوقت الذي لم أجد في رده عليَّ شيئا من الحضارة ولا من الصبر ولا من الإنصاف ولا من الاعتراف بقلة علمه في الحديث. بل كان الرجل منشغلا عن الحوار المحضِّر بتزكية عمله وثنائه على نفسه والاستهزاء من مخالفه والتقليل من شأنه بشتى العبارات اللغوية والأساليب الأدبية. وقد خدعني عنوان الحوار حتى قرأته بحماس بغية وقوفي على الأخطاء التي ينسبها الدكتور إلي أو على الذي يريد به الاستدراك عليَّ، لكن دون جدوى؛ إذ لم يبرهن على صدق ما يزعمه، وإنما اكتفى بدعاويه الفارغة المملة. ولذا لم ألتفت إليه للمناقشة والحوار.

منهجا يتمنى أن يكون بديلا عن منهج المحدثين في الدفاع عن السنة النبوية، متجاهلا في الوقت نفسه حقيقة أحوال أولئك المحدثين النقاد وحجم جهودهم وتضحياتهم من أجل تلقي السنة وكتابتها وضبطها، ومدى تفرغهم لدراستها وحفظها ونشرها وتتبعها، ومدى دقتهم في نقدها وتمحيصها وغربلتها حتى اختلطت السنة النبوية بدمائهم ولحومهم ووجدانهم، وصار لهم ذوق حديثي قوي مكَّنهم من التمييز بين الأصيل والدخيل، حتى وإن كان هذا الدخيل نتيجة وهم الثقات الأئمة في بعض ما رووه من الأحاديث، وغفلتهم النادرة التي لا يشعر بها العوام من الباحثين!.

والواقع أنهم لا يقدمون لنا شيئا جديدا غاب عن أذهان القدامى، بل إنهم يقلدون الملاحدة ويسلكون سبلهم في التشكيك وإثارة الشبهات حول أحاديث صحيحة ثبتت عن النبي ﷺ، لا لشيء اكتشفوه بعبقريتهم وذكائهم النادر، وإنما لمجرد مخالفتها لعقولهم، ومع ذلك نرى أعمالهم تروج في الأسواق وتُضفى عليها الشرعية المطلقة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: أين ذهبت جهودنا في خدمة السنة النبوية والدفاع عنها؟!

إن كان حسن السلوك وأدب الحوار وعدالة الموقف والتحكم في العواطف يدعونا بإلحاح إلى ألاَّ نحشر الباحثين جميعا في زمرة واحدة، وألاَّ نوجه إليهم جميعا التهم؛ نظرا لاختلاف نياتهم وبواعثهم وأهدافهم وسيرهم وسلوكهم، فإن تعامل كثير منهم مع السنة النبوية يكاد يشكل تحديا في وجهها من حيث النتائج التي تؤثر سلبا في المجتمع مع تفاوتها في الخطورة طبعا.

وبعد معرفة ما يكمن في الدراسات الحديثية المعاصرة من تحديات مختلفة أتساءل:

هل سبب ظهور هذه الظواهر الخطيرة وانتشارها في البلاد الإسلامية وفقدان هيبة التحدث عن السنة عند المثقفين والمفكرين حتى لدى الشباب الذين لا يملكون إلا التعصب لبعض من يحبهم تعصبا مقيتا، يعود إلى نقص في عدد المؤسسات العلمية في بلادنا الإسلامية؟ أو يعود إلى تقصير

هذه المؤسسات في أداء رسالتها في تربية الأجيال تربية إسلامية وتثقيفهم ثقافة صحيحة ترشدهم إلى ضرورة احترام التخصصات العلمية، وتقدير جهود أصحابها، والابتعاد عن إثارة ما وقعت لهم فيه شبهة في أوساط المجتمع؟ أو إلى خلل منهجي في قيام هذه المؤسسات العلمية بواجباتها وأداء رسالتها في مجال التعليم والتربية؟

لا بد إذن من البحث عن الخلل وتحديد أسبابه؛ لبذل كل ما من شأنه إصلاح ذلك الخلل، بدلا من الانشغال بمواجهة الجوانب السلبية بالعواطف والانفعالات والردود غير الحضارية؟.

أليس من الواجب أن نبحث عن شبهات المشككين وأسباب تلك الشبهات، ثم نسعى لاستئصالها وسد جميع الثغرات من خلال المؤسسات العلمية وتطوير مناهجها بحيث تلبي حاجة المجتمع ومستجدات العصر؟

وإذا لم تنظر المؤسسات العلمية في مستجدات العصر التي تشكل تحديا في وجه الأمة ومقدساتها ومعتقداتها، ولم تهتم بتفعيل دورها في إصلاح الخلل الذي يقع في المجتمع فما وظيفتها إذن؟

هذا ما ينبغي التفكير فيه - أفرادا وجماعات - في إطار المحاسبة الذاتية التي يتوقف عليها نجاح العمل والجهد والتضحية.

وعندما نثير هذه التساؤلات فإننا لسنا بصدد التلاوم أو توجيه الطعون والتهم إلى جميع من تسبب في ظهور آثار سلبية في ثقافة المجتمع وسلوكهم وتعاملهم مع السنة النبوية - مباشرا أو غير مباشر، بقصد أو بدونه - ولا بصدد التشكيك في نيات الباحثين، ولا التقليل من شأنهم، حتى أولئك المتهجمين على الأحاديث علنا، ما داموا لم يعلنوا بصريح كلامهم أنهم ينكرون مصداقية السنة في التشريع جملة وتفصيلا، بل نحسن الظن بهم أيضاً، والله يتولى السرائر.

ومهما كان الأمر فإن ذلك لا يمنع الناقدَ البصيرَ المتخصص الغيور على الإسلامِ ومصادرِه وعلمائِه من بذل ما في وسعه من جهود في سبيل توعية المجتمَع بضرورة تحري الحذر في تلقي كل ما يقرأ في الدراسات

المعاصرة لا سيما عند ما يخالف ما كان عليه المحدثون النقاد قاطبة، نظرا إلى خطورة ما يترتب على ذلك من آثار سلبية في المجتمع الإسلامي، وذلك في إطار النصيحة لله ولرسوله ولدينه وعباده المسلمين.

ثانياً: أسباب الانحراف المنهجي في الدراسات المعاصرة المشككة:

لقد اشتهر بين العلماء قديماً وحديثاً خبر يقول: «**ليحمل هذا العلم من كل خلَف عدولُه ينفي عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين**»(١).

---

(١) الحديث رواه معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري عن النبي ﷺ، وهذا هو الثابت في رواية هذا الحديث إلا أنه مرسل. لذا قال ابن كثير مستغربا لصنيع الإمام ابن عبدالبر: «هذا مرسل وإسناده فيه ضعف، والعجب أن ابن عبدالبر صححه واحتج به على عدالة من حمل العلم» (البداية والنهاية ٣٣٧/١٠). هذا وقد نقل الخطيب في كتابه (شرف أهل الحديث ص: ٢٩)، أنه قيل للإمام أحمد: «حديث معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري قال قال رسول الله ﷺ يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الجاهلين وانتحال المبطلين وتأويل الغالين، كأنه كلام موضوع»! قال: «لا، هو صحيح». فقيل له: «ممن سمعته أنت»؟ قال: «من غير واحد». قلت: «من هم»؟ قال: «حدثني به مسكين، إلا أنه يقول: معان عن القاسم بن عبدالرحمن». (يعني بدل أن يقول: «عن إبراهيم بن عبدالرحمن») قال أحمد: «معان بن رفاعة لا بأس به».وإن كان ظاهر هذا النص يفيد أن الإمام أحمد يصحح الحديث إلا أن قصده به الرد على من قال له: «كأنه موضوع» أكثر من كونه حكما عليه بالصحة، وبالتالي يكون معناه: أنه ليس بموضوع. وعلى ذلك يدل قوله المباشر: «إن معان بن رفاعة لا بأس به». وما يتفرد به أمثال معان الذي تكلم فيه الأئمة بين تجريح وتوثيق لا يتجاوز كونه حسنا، بجانب كون هذا الحديث مرسلا. وإلى هذا التأويل أميل، نعم وقد حمل ابن القطان الفاسي قول الإمام أحمد على ظاهره حين قال: «قد خفى على أحمد من حاله ما علمه غيره» (الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية ٦٤/١).وإن كان قد ورد هذا الحديث عن أبي هريرة وابن عمر وأسامة وابن مسعود وغيرهم في كتب الضعفاء والفوائد والتواريخ فإن ذلك في ضوء منهج النقاد يعد غير ثابت وغير محفوظ. يقول العقيلي بعد أن روى الحديث عن طريق معان بن رفاعة: «ولا يعرف إلا به، وقد رواه قوم مرفوعا من جهة لا تثبت».
وقال العراقي: «قد روى هذا الحديث متصلا من رواية جماعة من الصحابة على بن أبى طالب وابن عمر وأبى هريرة وعبدالله بن عمرو وجابر بن سمرة وأبى أمامة وكلها=

وهذا الأثر مهما كان فيه من خلاف حول صحته عن النبي ﷺ فإنه يرشدنا - فردا وجماعة ومؤسسة - إلى ضرورة الاعتناء بسلامة المنهج ونزاهته ودقته في نقل المعلومات ونقدها وفهمها وتأويلها.

وعلى كل حال فالواجب على أفراد الأمة أن يحترموا السنة ويحافظوا على مكانتها باعتنائهم بنقل الحديث عن طريق الرجال الموثوقين دينا وعلما، والتعويل على كل الوسائل التي من شأنها تحقيق ذلك؛ إذ الهدف هو حفظ السنة بعيدا عن الكذب والوهم والخطإ.

ويمكن أن نفهم من الأثر المذكور آنفا منهجين في دراسة الحديث

= ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شيء يقوى المرسل المذكور والله أعلم» (التقييد والإيضاح ١٣٩/١) ومن هنا يكون قول الشيخ الألباني: «وهو حديث مروي من طرق متعددة يقوي بعضها بعضا» غير دقيق لا علميا ولا منهجيا.وفيما يأتي تخريج الحديث ليتبين ما سبق: حديث معان أخرجه البيهقي في ٢٠٩/١٠ وابن عبدالبر في التمهيد ٥٩/١، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٧/٢، والعقيلي في ٢٥٦/٤، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧/٧ - ٣٨ من طرق مختلفة عن معان بن رفاعة عن إبراهيم العذري مرفوعا.وحديث أبي هريرة أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٣٤٤/١، وابن عساكر في ٢٣٦/٤٣، عن طريق عبدالرحمن بن يزيد عن علي بن مسلم البكري عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة، وهذا غير ثابت عن أبي هريرة لتفرد عبدالرحمن بهذا السند، وهو ابن تميم كما قال ابن عساكر. ليس كما ورد في رواية الطبراني: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر. وهذا ثقة وذاك ضعيف.وحديث ابن عمر كذلك لأنه لم يرد إلا عن طريق خالد بن عمرو القرشي عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سالم عنه، وخالد هذا ضعيف، بل قال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث ونسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندنا من حديث يحيى بن بكير وقتيبة وابن رمح وابن زغبة ويزيد بن موهب وليس فيه من هذا شيء». وهذا تعقيب علمي قام على حفظ ومعرفة وفهم وخبرة، ولا ينبغي رده بمجرد احتمال يخطر في البال. وحديث ابن عمر هذا رواه كل من تمام الرازي في الفوائد ٣٥٠/١، وابن عدي في ترجمة خالد ٣١/٣، وابن عبدالبر في التمهيد ٥٩/١، وأبو طاهر في معجم السفر ص: ٤٦٣.وحديث أسامة رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص: ٢٩ وهو بيِّن الخطأ لأن بعض الرواة قال عن معان عن أبي عثمان النهدي عن أسامة، بدل أن يرويه عنه عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري.

النبوي وهما: منهج النقد ومنهج الفقه؛ أما المنهج الأول فيشير إليه بقوله:

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

وذلك لأن هذه الجملة وإن كان ظاهرها ينص على مراعاة جانب الصدق لكنها تشير أيضاً إلى ضرورة التعويل على جانب الضبط والإتقان؛ إذ القصد من ذلك أن تطمئن النفس إلى أن الحديث لم يقع فيه ما ليس منه؛ زورا وبهتانا، أو خطأ ووهما.

وأما المنهج الثاني فيشير إليه بقوله:

«ينفي عن الحديث تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين»؛ إذ لا يتمكن الباحث من تحقيق ذلك إلا بتقيده بأصول الشرح وضوابط التأويل.

ومن تتبع التاريخ علم أن سبب ظهور البدع والانحراف العقدي في المجتمعات السابقة يرجع إلى خلل منهجي في هذين الجانبين أو أحدهما[1]، كما نشاهده اليوم، الأمر الذي يفرض علينا أن نهتم بهذين الجانبين في التعلم والتعليم حتى يتم لنا خدمة السنة بما تقتضيه مكانتها،

---

(١) يقول العلامة ابن القيم: «ينبغي أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله...» إلى أن قال: «وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع.. وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام! والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ فمهجور لا يلتفت إليه..» (الروح ص: ٦٣).

وقال في إغاثة اللهفان ١/١٥٩: فأخبر أن الغالين يحرفون ما جاء به والمبطلون ينتحلون بباطلهم غير ما كان عليه والجاهلون يتأولونه على غير تأويله. وفساد الإسلام من هؤلاء الطوائف الثلاثة فلولا أن الله تعالى يقيم لدينه من ينفى عنه ذلك لجرى عليه ما جرى على أديان الأنبياء قبله من هؤلاء.

وتفرضه علينا مستجدات عصرنا من تفرق وتصارع في أكثر من صعيد جراء خلل منهجي في التصحيح والتعليل والشرح والتأويل.

ومن خلال قراءة الكتب التي كتبها الباحثون المعاصرون المشككون في مصداقية عمل المحدثين النقاد ودقة منهجهم في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ثم في مصداقية الأحاديث التي صححوها حاولت الوقوف على شبهاتهم وأسبابها، فتبين لي جليا أن ذلك يعود إلى عدة عوامل؛ منها:

١ ـ سطحية المعرفة بمنهج المحدثين النقاد في التصحيح والتضعيف.

٢ ـ الخلل في فهم معنى الحديث.

٣ ـ الخلل في طريقة تصحيحهم للأحاديث وتضعيفها. فيصححون ما وافق عقولهم وثقافتهم ويردون ما خالفها مهما كان الإسناد ومهما اشتهرت الرواية بين المحدثين الثقات.

٤ ـ سوء التعامل مع أحاديث الغيبيات والمعجزات والترغيب والترهيب، واعتبارها مثل أحاديث الأحكام في الفهم والتصور.

أما سطحية المعرفة فهي واضحة مما كان يزعمه الباحثون المشككون في كتبهم، وهو أن المحدثين النقاد إنما نظروا عند النقد في أحوال الرواة وظواهر الأسانيد دون التأمل في متونها.

وهذا يعني أن المشككين لم يطلعوا على أحوال النقاد وسيرتهم في نقد المرويات سندا ومتنا وما يعولون عليه من حفظ وفهم ومعرفة وجمع ومقارنة، على الرغم من وجود كتب تركوها للأجيال وهي تحمل في طياتها معالم منهجهم بصور جلية لا يعمى عنها الباحثون[1] وبناء على معرفتهم السطحية ينتقدون ما صححه النقاد من الأحاديث ويعترضون على تصحيحهم ثم يطعنون في شخصيتهم، بل في الصحابة أيضاً.

وهذا تقصير آثم يُلام صاحبه؛ لأنه يعترض على صحة الحديث الذي

---

(١) راجع كتاب (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين) للباحث.

صححه أهله، ويشكك في ثبوته عن النبي ﷺ لمجرد مخالفته لعقله أو لما فهمه هو من الكتاب أو لتصوراته العامة وقبل أن تتوافر لديه معرفة كاملة بأبعاد ذلك الحديث رواية ودراية، حفظا ومعرفة.

هذا ولن يكون المعترض محقا في اعتراضه على شيء إلا إذا توافر لديه ما يؤهله لذلك من حيث الخلفية العلمية الواضحة، وإلا يكن عمله واعتراضه تلاعبا واضحا يستفز شعور أهل العلم ممن يقف على الحقائق التي تكون خفية على المعترض لتقصيره في الفهم.

فعلى المعترض أن يسعى أولا لفهم ما يريد الاعتراض عليه، ودراسته من جميع جوانبه وأبعاده، ثم يقوم بنقده نقدا منهجيا بعيدا عن العاطفة والانفعال والاستهزاء وتصوره السابق، وهذا هو النقد البناء الذي يجب على المسلم أن يسلكه؛ نصيحة دينية لله ولرسوله ولعامة المسلمين.

ولم يكن عملُ الباحثين المعاصرين المتخصصين في مجال التصحيح والتضعيف والشرح والتفسير، ومنهجُهم في ذلك متكاملا بحيث يرد على أولئك المشككين ويبطل زعمهم ويسد الثغرات أمامهم، بل إنه فتح لهم الباب على مصراعيه وهيَّأ لهم جوا أكثر ملاءمة لعملهم التشكيكي؛ وذلك لأن كثيرا من المعاصرين من أهل التخصص كانوا يصححون الأحاديث ويضعفونها بناء على أحوال رواتها ووفق مراتبهم في الجرح والتعديل، وربما لا يتجاوزون في معرفة ذلك في كثير من الأحيان كتابَ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، ولم يحاولوا من خلال عملهم رسم معالم النقد عند المحدثين النقاد ولا إبراز دقتهم فيه ومدى استيفاء منهجهم لجميع عناصر النقد والتبين والتمحيص.

وأما ما يخص الخلل في فهم النص فلأن الباحثين المشككين يثيرون شبهات حول الأحاديث الصحيحة، التي يرون أنها تتعارض مع العقل أو القرآن أو التاريخ، ثم ينكرون صحتها عن النبي ﷺ حتى وإن كانت هذه الأحاديث في صحيحي البخاري ومسلم؛ إذ يزعمون أن المحدثين النقاد لا ينظرون في متون الحديث، وأنهم ليسوا بمتخصصين في الفقه!!.

ومن الغريب أن هؤلاء المشككين لا يشعرون أن هذا التعارض لم يكن إلا حسب فهمهم لنص الحديث وتأويلهم الباطل له، بينما قول النبي ﷺ بريء من ذلك التعارض المثار.

إن معظم الأحاديث التي يعترضون على صحتها كانت من جملة الأخبار التي شكك فيها الملاحدة القدامى قبلهم، وأثاروا حولها الشبهات[1]. وإن كانت هذه الشبهات قد تبين بطلانها، وانكَشَف عَوارُها بعد أن دافع أئمتنا من السلف عن صحة تلك الأحاديث؛ كالإمام الشافعي وابن قتيبة والطحاوي وابن حبان وغيرهم فإن المشككين المعاصرين أخذوا يثيرونها مرة أخرى للشبهة ذاتها التي وقعت لهم، وليس لديهم من علم الحديث ما يؤهلهم للخوض في أبجديات الحديث وبدهياته.

والذي يستفز الشعور هو تبجحهم بأنهم أحرار ومبدعون في الفهم والتفكير والمنهج، حتى اتهموا من يخالفهم بأنهم مقلدون للمحدثين ومقدسون لمكانتهم، كأن حرية التفكير تعني عندهم هي مخالفة المعهود لدى الطرف الثاني. وبعد ذلك لا يهمهم أنهم يقلدون من سبقهم في الطعن وإثارة الشبهة، وهم في ذلك كما قيل «رمتني بدائها وانسلت». حيث إنهم يقلدون الملاحدة ويؤيدون رأيهم في الحديث وعلمائه، كما أن المخالفين لهم مقلدون في معرفة الحديث لأهله النقاد ويؤيدون رأيهم في الحديث لدقة فهمهم له.

فأينا أحق بالاحترام والتقدير والإنصاف؟!

من كان يقلد في الحديث أهله، ممتثلا لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أم الذين يقلدون فيه الملاحدة من أهل الكلام الذين تخصصوا في علم الفلسفة والمنطق؟

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء المشككين في نزاهة الأحاديث التي

---

(١) هذا لا يعني بالضرورة أني أوجه التهمة إلى منكر صحة الحديث لشبهة وقعت له بأنه من الملاحدة.

تلقتها الأمة بقبولها لم يكونوا منصفين في مخاطبة الناس ولا ناصحين لهم؛ إذ ليس من المنطق السليم أن ينظر الباحث في جميع أنواع الأحاديث من زاوية واحدة، وهي مدى الموافقة والمخالفة للعقل، ثم يطعن فيما لم يهضم منها عقله وثقافته حتى وإن كان الحديث من الغيبيات أو المعجزات، كما أنه ليس من المنطق أن يعلنوا أمام الناس ما وقع لهم من شبهة لبعدهم عن الجو الحديثي ويثيروه في مناسبات عدة، فإن حديث النبي ﷺ ليس مثل حديث الإنسان العادي، إذ هو مرسل مؤيد بالوحي يخاطب الأمة جميعا لكن بالأسلوب الذي يعرفه الصحابة، وبالتالي ينقسم حديثه ﷺ إلى ما ينقسم إليه القرآن الكريم ذاته من الأحكام والغيبيات والمعجزات والفتن وأشراط الساعة والمحكم والمتشابه.

فما ذنب الراوي إذن في روايته لما سمعه من شيخه وحفِظَه وضَبطه من الغيبيات أو المعجزات أو أحاديث الصفات؟! وما ذنب الناقد في تصحيح ما ثبت عن النبي ﷺ في ضوء منهج دقيق قائم على الجمع والمقارنة والنظر في مدى الموافقة والمخالفة والغرابة؟!.

ولذا فإن طرق التعامل مع هذه الأنواع من الأحاديث لا ينبغي أن تكون على صورة واحدة تتمثل في عرضها على العقل، بل ينبغي للباحث أن يتأدب بما تفرض عليه طبيعة الحديث ونوعه من المنهج المستقيم، ويتعامل معه كما تعامل الصحابة والتابعون ومن بعدهم؛ إذ يقول بعضهم عند روايته حديثا لم يعقل معناه: «حدثني أبو القاسم وهو الصادق المصدوق» كما وقع في حديث خلق الجنين. ومنهم من يرشد الناس بقوله: «لا تحدث الناس بما لا تتحمل عقولهم»[1].

وجاء في كتب المصطلح[2] التي يدرسها طلبة العلم الشرعي:

---

(١) في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألاَّ يفهموا ٢٢٥/١ (فتح الباري). وقد أورد فيه البخاري أحاديث لتدل على منهج النبي ﷺ في مخاطبة الناس، وهو أن يخاطبهم بما يفهمونه بعيدا عما يترك في قلوبهم حيرة ووسوسة.

(٢) انظر على سبيل المثال كتاب تدريب الراوي ١٣٨/٢ للسيوطي.

«ليتجنب من الأحاديث ما لا تحتمله عقولهم وما لا يفهمونه لما لا يؤمن عليهم من الخطأ والوهم والوقوع في التشبيه والتجسيم؛ فقد قال علي: تحبون أن يكذَّب الله ورسولُه، حدثوا الناس بما يعرفون (أي بما يفهمون) ودعوا ما ينكرون. (رواه البخاري)[1]. وروى البيهقي في الشعب عن المقدام بن معدي كرب عن رسول الله ﷺ قال: إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تحدثوهم بما يغرب عليهم. قال ابن مسعود: ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. (رواه مسلم)[2]. قال الخطيب[3]: ويجتنب أيضاً في روايته للعلوم أحاديث الرخص وما شجر بين الصحابة والإسرائيليات».

وقال الإمام مالك لتلميذه ابن وهب: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماما أبدا وهو يحدث بكل ما سمع[4].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: لا يكون الرجل إماما يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع[5].

وهذا هو المنهج السليم في مجال التعليم ونشر الدين ومخاطبة الناس بنصوص الكتاب والسنة، يختار العالم مما يعلمه من الكتاب والسنة ما يتحمله عقل المخاطب، ولذا يتعين عليه أن يهتم أولا بمعرفة طبيعة المخاطب حتى لا يخاطبه بما يترك في نفسه بلبلة وحيرة وفتنة قد تؤدي إلى الانحراف والضلال.

وأما النماذج التي نريد الاستدلال بها على أن الخلل في فهم النص

---

(١) في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألاَّ يفهموا ٢٢٥/١ (فتح الباري).

(٢) روى مسلم قول ابن مسعود في مقدمة صحيحه باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ١٠٧/١ (شرح النووي).

(٣) انظر كتاب جامع أخلاق الراوي وآداب السامع ١١٩/٢.

(٤) مقدمة صحيح مسلم ١٠٧/١.

(٥) المصدر السابق.

أدى إلى إنكار صحة الأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، فأذكر منها ثلاثة نماذج فقط، وهي كالآتي:

الأنموذج الأول: حديث أبي ذر الذي رواه أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد من طرق كثيرة تدور جميعها على إبراهيم التيمي عن أبيه عنه: قال: قال النبي ﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس: تدري أين تذهب؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها وتستأذن فلا يؤذن لها يقال لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾﴾[1].

والأنموذج الثاني: حديث عائشة: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمْن ثم نُسِخْن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ، وهن فيما يُقرأ من القرآن. رواه مسلم وغيره بطرق مختلفة تدور جميعها على التابعية المشهورة وهي عمرة بنت عبدالرحمن بن زرارة المدنية[2].

والأنموذج الثالث: حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: «**إن أحدكم**

---

(١) البخاري في باب صفة الشمس والقمر بحسبان ٢٩٨/٦، وفي باب «وكان عرشه على الماء» ٣٥٣/٨ (فتح الباري)، ومسلم في باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١٣٩/١، والإمام أحمد في ١٢٥/١ ومشكل الآثار في ٢٥٤/١، وابن حيان الأصبهاني في العظمة ١١٨٩/٤ - ١١٩٢، وابن الجوزي في المنتظم ١٨٧/١، والبغوي في التفسير ١٣/٤، وأبو عوانة في مسنده ١٠١/١، وأبو نعيم في الحلية ٢١٦/٤، وابن منده في الإيمان ٩٢٤/٢.

(٢) رواه الإمام مالك في جامع ما جاء في الرضاعة ٦٩٨/٢، ومسلم في باب التحريم بخمس رضاعة ٢٩/١٠ والدارمي في النكاح باب ما يذهب مذمة الرضاع ٢٩٩/٢، والنسائي في كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة ١٠٠/٦، وفي السنن الكبرى ٢٩٨/٣ وابن حبان في صحيحه ٣٦/١٠ والبيهقي في النكاح باب من قال لا يحرم من الرضاع.. ٤٥٣/٧ - ٤٥٧، والبغوي في تفسيره ٤١١/١، وأبو عوانة في مسنده ١١٩/٣، وانظر كتاب الاستذكار لابن عبدالبر أحد أئمة المالكية ١٨٦/٢، ٢٥٠/٦ - ٢٦٠، وكتابه التمهيد ٢٧٤/٤، ٢٦٥/٨، ٢١٥/١٧.

يُجمع خلقُه في بطن أمّه أربعين يوما، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد. فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها. وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها». رواه مسلم[1] وكذا رواه بألفاظ مختلفة أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد بطرق عدة كلها تدور على الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود[2].

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب كيفية الخلق الآدمي ٤ /٢٠٣٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة ١١٧٤/٣ وفي باب خلق آدم ١٢١٢/٣، وفي كتاب القدر ٢٤٣٣/٦ وفي باب ولقد سبقت كلمتنا.. ٢٧١٣/٦، وأبو داود في القدر ٢٢٨/٤، وابو ماجه في القدر ٢٩/١، وأحمد في ٣٨٢/١، ٤٢٩، وابن الجعد البغدادي في مسنده ص: ٣٧٩، والبزار في ١٧٠/٥، والطيالسي ص: ٣٨، وأبو نعيم في الحلية ٣٦٥/٧، و٢٥٨/٨، والطحاوي في مشكل الآثار ٤٨٢/٩، وابن أبي عاصم في السنة ٧٧/١، وابن حيان الأصبهاني في كتابه العظمة ١٦٣٤/٥، وأبو بكر الخلال في السنة ٥٣٩/٣، وابن عبدالبر في التمهيد ١٠١/١٨، وأبو سعيد الشاشي في مسنده ١٤٣/٢ - ١٤٤، والبيهقي في ٤٢١/٧، ٢٦٦/١٠.

الأنموذج الأول

أما الأنموذج الأول فهو حديث اشتهر بين الثقات في عصورهم المختلفة دون أن يستغربه أحد منهم، خاصة النقاد، لا سندا ولا متنا؛ إذ رواه أئمة الكوفة - أمثال الأعمش والحكم بن عتيبة وفضيل بن عمير وهارون بن سعد وموسى بن المسيب وحبيب بن أبي الأشرس-، وأئمة البصرة - أمثال يونس بن عبيد وغيره-، كلهم عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر، ولم يحدث بينهم اضطراب لا في الرواية ولا في معنى الحديث. غير أنه وقع تفاوت بينهم في سياقه ولفظه، وإيجازه وتفصيله، وهو أمر طبعي جداً إذا نظرنا إلى طبيعة الحديث الشريف الذي ينقل من راو إلى آخر، أومن جيل إلى جيل، فكلما تعددت الرواية وكثر رواتها تعرض الحديث للاختلاف.

وهنا يجب أن نستوقف القارئ للتأمل في أهمية جمع الروايات والنظر في ألفاظها وسياقها عند شرح الحديث، وذلك ليقف الشارح على سياقه التام الذي يكون أقرب مما نطق به النبي ﷺ، وأنه لا ينبغي الاستعجال بشرحه وتأويله بناء على ما جاء في رواية واحدة من النص ودون النظر في ألفاظ الآخرين من الرواة، ولا يدرى هل رواه بعضهم بمعناه أو باختصار.

وعلى كلٍّ فإن الاستعجال بفهم الحديث وفقه معناه بناء على ما جاء في رواية واحدة من السياق يُشَكِّل مكمن الخلل في تعامل كثير من الباحثين المعاصرين مع السنة النبوية، شرحا وتفسيرا، وهو من أهم أسباب الانحراف العقدي والسلوكي وانتشار البدع باسم السنة.

وفي ضوء هذا الواقع يتعين على من يريد شرح الحديث وفهم معناه أن يجمع رواياته أَوَّلاً، ثم يقارن بينها ليقف على تفاوت في المتن وسياقه، ويحاول أن يعرف ما هو أقرب من لفظ النبي ﷺ في ضوء ما يتوافر لديه من الخبرة بالأحاديث والخلفية العلمية حولها، فيختار اللفظ الذي يتفق عليه أكثر الرواة أو المعنى الذي تتفق عليه معظم الروايات أو الذي يوافق أسلوب القرآن الكريم والسنة النبوية، أو يفسر بعضها بعضا.

وعلى الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار أساليب القدامى في مخاطبة معاصريهم، ومعانى الكلمات التي يستخدمونها فيها، لا سيما أسلوب النبي ﷺ الذي كثيرا ما يطابق أسلوب القرآن الكريم[1] من حيث التحدث بالمعجزات والغيبيات والصفات الإلهية، ومن حيث التنبؤ بما يجري قبل يوم الساعة، واعتماد أسلوب صالح لعقلية المجتمع الذي خاطبهم مباشرة، دون أن يتناقض في الوقت نفسه مع عقلية المجتمعات التي ستلحقهم مع اختلاف الظروف والثقافات والطبائع والأعراف والتقاليد؛ فلغة القدامى وأساليب مخاطبتهم تختلف عن لغة عصرنا، وقد يقصدون من الكلمة معنى غير الذي تعارفنا عليه أو استقر عليه اصطلاحنا.

ونحن إذا جمعنا طرق هذا الحديث الذي ذكرته آنفا على سبيل المثال وجدنا روايتي يونس بن عبيد والأعمش أكثر تداولا بين الثقات المعروفين. وأما روايات غيرهما فلم نقف عليها، وإنما أشار إليها أبو نعيم في الحلية، غير أن الذي يمكن الجزم به أن أشهر الروايات هي رواية يونس بن عبيد من البصريين ورواية الأعمش من الكوفيين، ولذلك يكون من المستحيل عرفا أن تتحد الروايات لذلك الحديث من حيث اللفظ والسياق.

وأما التفاوت في لفظ الحديث وسياقه بسبب تعدد الروايات؛ فلفظ يونس كما يأتي:

أن النبي ﷺ قال يوما: «**أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟**».

---

(١) انظر كتاب المنتظم ١/١٨٥ - ١٨٨ لابن الجوزي.

قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**إن هذه تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت فترجع فتصبح طالعة من مطلعها ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت فترجع فتصبح طالعة من مطلعها ثم تجري لا يستنكر الناس منها شيئاً حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش فيقال لها: ارتفعي أصبحي طالعة من مغربك فتصبح طالعة من مغربها**». فقال رسول الله ﷺ: «**أتدرون متى ذاكم؟ ذاك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً**»[1].

وأما لفظ الأعمش ففيه بعض الاختلاف لكثرة الروايات عنه، لكن أشهره كما رواه البخاري ومسلم وهو:

«دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس، فلما غابت الشمس قال: يا أبا ذر! هل تدري أين تذهب هذه؟

قال: قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: فإنها تذهب، فتستأذن في السجود، فيؤذن لها، وكأنها قد قيل لها: ارجعي من حيث جئت. فتطلع من مغربها.

قال: ثم قرأ في قراءة عبدالله ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾.

بينما روى وكيع عن الأعمش بلفظ موجز وهو:

قال أبو ذر: «سألت رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾. قال: مستقرها تحت العرش».

ولا مانع من القول بأن حديث أبي ذر بألفاظه المختلفة يعد حديثا واحدا حدث به النبي ﷺ لأبي ذر في مناسبة واحدة، بل هو الذي يتعين القول به نظرا لاتحاد مخرجه، وهو إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر، وأن كل واحد منهما ينفرد بما رواه عن إبراهيم التيمي. فلو رواه التيمي

---

(١) رواه مسلم في باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان وغيره، ويتفق الجميع في السياق وإن كان هناك تفاوت في الألفاظ.

بألفاظ مختلفة باعتبارها أحاديث مستقلة سمعها من أبيه عن أبي ذر أو أن النبي ﷺ حدث به لأبي ذر في أكثر من مجلس لروى أحد رواة الحديث مرة بلفظ يونس، وأخرى بلفظ الأعمش، وثالثة بلفظ وكيع! وهذا لم يقع حسب علمي وتتبعي، بل كلٌّ رووا عن شيوخهم حسب ما سمعوه منهم، أو روى بعضهم الحديث بالمعنى وباختصار. وعليه فلفظ يونس يتعين أن يكون أتم، بينما اختصره الأعمش، حتى جاء لفظ وكيع تلميذ تلميذ الأعمش بإيجاز شديد وهو: «سألت رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾، قال: مستقرها تحت العرش».

وهذا اختصار من وكيع لحديث الأعمش. إذا كان سياق هذا الحديث عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر مختلفا بتعدد رواته فإن اعتماد رواية واحدة منها في فهم معنى الحديث، دون تتبع الروايات الأخرى ودون مراعاة لتفاوت الألفاظ فيها أو قبل التأكد من اللفظ الذي صدر منه ﷺ، يعد ذلك تسرعا واسترواحا، بل إن ما يترتب على هذا التساهل في شرح النصوص الحديثية من الآثار والنتائج يكون خطيرا؛ إذ يؤدي ذلك إلى حدوث فتن واضطراب في معتقدات الأمة ومواقفهم من آراء السلف.

ولا شك أن الذي يتبين من خلال جمع الروايات وتفسير بعضها ببعض بعد التأكد من صحتها: أن الحديث في مجمله كان تفسيرا للآية: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾، وبيان المقصود من قوله ﴿لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ بأنه مستقر زمنيا لا مكانيا؛ حيث جاء ربطها بالحديث في بعض الروايات، وأن جري الشمس دون انقطاع إنما يكون امتثالا لأمر الله تعالى[1]، كسائر الكائنات التي قالت ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فإذا كان النبي ﷺ قد أخبر أنها تسجد كل ليلة تحت العرش فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار مع كون سيرها في فلكها من جنس واحد وأن كونها تحت العرش لا يختلف في نفسه وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والاضافة علم أن تنوع النسب والاضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف.
ومن هنا يظهر ما ذكره ابن حزم وغيره في حديث النزول؛ حيث قال النبي؟ ﷺ: ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني=

ومن أهم النقاط التي يجب اعتبارها في شرح هذا الحديث أنه ﷺ كان يصور لأبي ذر كيف تخضع الشمس وهي تَسْبَح في فلكها المحدد لإرادة الله تعالى وكيف تمتثل لأمره، وتستمر في دورانها دون توقف حتى تطلع من المغرب يوم القيامة يوم ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾.

والذي ينبغي الالتفات إليه في هذه المناسبة هو أن ذلك الحديث كان بلغة المخاطب وأسلوبه الذي يعرفه، ولا يكون المقصود هو ما تدل عليه حرفية اللفظ، مع أنه لا يدل على أن الشمس تغيب كل يوم عن الأرض حتى تصل إلى تحت العرش؛ لتسجد لله تعالى هناك، وهذا فهم غير منهجي؛ إذ لفظ الحديث قد اختلف من راو إلى آخر مما يمنعنا من الجزم بأن هذا هو المقصود، مع أن أسلوبه ﷺ في إخباره عن الكون إنما يكون بحيث يفهم من يخاطبهم مقصوده الأصلي، وهو امتثال الشمس مع ضخامة حجمها لأمره تعالى.

وإن كان من أساليبنا أن نربط الأمور بأسبابها التي تكتشف في ضوء

= فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له حتى يطلع الفجر. فقالوا: قد ثبت أن الليل يختلف بالنسبة إلى الناس فيكون أوله ونصفه وثلثه بالمشرق قبل أوله ونصفه وثلثه بالمغرب. قالوا: فلو كان النزول هو النزول المعروف للزم أن ينزل في جميع أجزاء الليل إذ لا يزال في الأرض ليل. قالوا: أو لا يزال نازلا وصاعدا وهو جمع بين الضدين.

وهذا إنما قالوه لتخيلهم من نزوله ما يتخيلونه من نزول أحدهم وهذا عين التمثيل، ثم إنهم بعد ذلك جعلوه كالواحد العاجز منهم الذي لا يمكنه أن يجمع من الأفعال ما يعجز غيره عن جمعه. وقد جاءت الأحاديث بأنه يحاسب خلقه يوم القيامة كل منهم يراه مخليا به ويناجيه لا يرى أنه متخليا لغيره ولا مخاطب لغيره. وقد قال النبي ﷺ: إذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، يقول الله: حمدني عبدي. وإذا قال: الرحمن الرحيم، قال الله: أثنى علي عبدي. فكل من الناس يناجيه، والله تعالى يقول لكل منهم ذلك، ولا يشغله شأن عن شأن. وذلك كما قيل لابن عباس: كيف يحاسب الله تعالى الخلق في ساعة واحدة، فقال: كما يرزقهم في ساعة واحدة.(بيان تلبيس الجهمية ٢/٢٢٨).

التطور العلمي؛ فنقول: حدث كذا بسبب كذا، أو وراءه سبب كذا، بينما في لغة السلف يربطونها إلى الله تعالى لكونه خالقها، لا سيما حين يجهلون الأسباب التي تكون وراء تلك الأمور، مثل جري الشمس وغيرها من الكواكب.

وعندما نجمع الروايات ونفسر بعضها ببعض نفهم أن الحديث يهدف إلى تقريب صورة دوران الشمس ممتثلة لأمر الله سبحانه، وبيان أن المقصود بالمستقر الذي ورد في القرآن الكريم هو المستقر زمنيا وليس مكانيا، كما جاء في بعض الروايات: «فقال النبي ﷺ: **أتدرون متى ذاكم، ذاك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً**».

والدليل على أن المقصود من الحديث ليس ما يدل عليه بحرفيته أن الشمس كانت تشرق وتغيب كل يوم بالنسبة إلى من في الأرض، وحتى هذا اليوم لا تزال تشرق من المشرق وتغرب في المغرب، وأنها لا تغيب لحظة واحدة عن الأرض جميعا، وإنما عن جزء منها لتشرق على الذي يليه، وهو أمر بدهي يعلمه كل من عاش في الأرض، ولا يمكن أن يكون المقصود بالحديث أن الشمس تسجد وتشرق بعد الاستئذان ثلاثة أيام، وفي المرة الرابعة تؤمر بشروقها من المغرب، كما جاء في سياق حديث يونس عن إبراهيم التيمي. فهل يفهم أحد ذلك من الحديث؟! كلا، إذ المقصود ليس بيان عدد المرات التي يتم فيها السجود والاستئذان، وإنما المقصود أن الشمس ينتهي جريها بطلوعها من المغرب يوم القيامة ممتثلة لأمر الله تعالى.

كما أنه لا يفهم من الحديث أن سجود الشمس يكون مثل سجودنا، وهو الانحناء ووضع الجبهة على الأرض ثم رفعها. ومن يفهم من الحديث ذلك لينكر مصداقية الحديث زاعما أنه مخالف للواقع الذي يشاهده فإنه لا يجد تبريرا للتفريق بين أسلوبي الحديث والقرآن الذي تطرق لذكر سجود السموات والأرض.

ولذا فإن الحديث يصور عموما بلغة المخاطب وأسلوبه حركة الشمس وجريها في فلكها باستمرار وكيف تمتثل كل لحظة لأمر الله تعالى، لا سيما

حين يصل جريها إلى نقطة انطلاقها التي - فيما أحسب - تحاذي العرش محاذاة مباشرة من وجه الأرض، ومن المعلوم أن الأرض والكواكب كلها تحت العرش. وأن الشمس حين يقع في دورانها وجريها خلل فيزيائي تشرق من المغرب، وذلك يوم القيامة. والجدير بالذكر أن سجودها ليس كسجودنا، وإنما بحيث يناسب طبيعتها وحركتها التي تتمثل في خضوعها لأمر الله تعالى.

وقد جاء في القرآن الكريم ما يدل على أن جميع الكائنات تُسبِّح وتصلي وتسجد لكننا لا نفقه ذلك. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۗ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿١٨﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤٤﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿١٥﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾﴾[4].

فغاية ما في الحديث إذن أنه ذكر سجود الشمس، وأنها تشرق يوم القيامة من المغرب مع بيان معنى لفظة (لمستقر لها) التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ﴾. وأنها تمتثل لأوامر الله تعالى حتى تنتهي لمستقرها الزمني، وبعد ذلك تشرق من المغرب وتغرب في المشرق.

---

(١) الحج: ١٨.
(٢) الإسراء: ٤٤.
(٣) الرعد: ١٥.
(٤) النحل ٤٩.

ومن فهم من الحديث أن سجود الشمس يكون مثل سجودنا، وأنها تخرج من خطها لتغيب عن الأرض حتى تصل إلى تحت العرش بناء على حرفية النص فإنه ضيق على نفسه فهم المقصود من سياق الحديث النبوي.

ومن الجدير بالذكر أن من أهم معايير تفسير النصوص والكلمات مراعاة أسلوب صاحبها فيها والتأمل كيف تناولها في أماكن أخرى؛ إذ الكلمات تتغير وتتبدل بمرور الزمن وتقلُّبِ العادات والتقاليد والأعراف واختلاف المناطق.

وعلى كلٍّ فالحديث صححه أئمة الحديث وتلقته الأمة بالقبول، وفيهم أهل المنطق والكلام والفقهاء، ولم ينقل عن أحد منهم إنكار هذا الحديث بحجة أنه يخالف ما يشاهد كل يوم؛ وهو أن الشمس تجري وتدور دون توقف، ولم نجد في رواته، أو في روايته شيئا خفي على من سبقنا مما يثير الشك في مدى صحته.

وأما مخالفة ظاهر الحديث لما يشاهده كل إنسان في هذا الكون فمن الغريب بل من المستحيل عرفا أن تكون خافية لدى السابقين جميعا، لا سيما أئمة الحديث الذين يتميزون بدقة النظر في المرويات من جميع جوانبها بناء على منهج علمي أساسه العلم والفهم والحفظ. ولذا كان من أهم معايير هذا المنهج عرض الحديث على الواقع المعيش، لكن فقط وفق شروط يقتضيها محتوى الحديث وطبيعة روايته. ومن هنا تتجلى دقتهم في النظر والتتبع، ويتكامل منهجهم في النقد من جميع جوانبه[1].

أما عرض الحديث على الواقع الملموس أو العقل مطلقا من غير مراعاة لشروطه فليس بمنهج سليم، بل يشكل تلاعبا خطيرا بمكانة السنة النبوية، يدخل فيه كل باحث يتصرَّف فيما يروى من الأحاديث بما يوافق هواه، ولا يمنعه عن ذلك أنها متفق على صحتها من قبل النقاد.

---

(١) وقد أوضحنا ذلك في القسم الثاني من كتاب (نظرات جديدة في علوم الحديث).

ومن هنا تجرَّأ بعض الباحثين المعاصرين غير المتخصصين[1] على إنكار هذا الحديث الذي صححه النقاد، مغرورا بمنهج العرض على الواقع المعيش، وكأن جميع من مضى ممن تلقى ذلك الحديث بالقبول، لا سيما من صححه من النقاد، مُغفَّلون لدرجة أنهم لم يستطيعوا النظر في مدى مطابقة النص بالواقع المشاهد، حتى إذا كان الأمر واضحا مثل الشمس في ربع النهار، ثم يتهمهم بأنهم متجمدو العقل وقليلو الفقه.

وبعد كل ذلك أخذ هذا الباحث المستعجل يزعم أنه يقوم بإصلاح أفراد الأمة وتنبيههم إلى أهمية تجديد المنهج وتطويره!! وأنى له التجديد والتطوير وهو يبني الأمور على مجرد خيال بعيد عن الواقع العلمي!!!.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على غفلة هذا الباحث وتسرعه إلى الحكم قبل أن يعرف ما يحكم عليه معرفة تامة، بل قبل أن يفهم الحيثيات التي يعول عليها المحدثون في تنقية السنة من شوائبها من أوهام الرواة المقبولين وحتى ما يقع من الثقات الأئمة من وهم نادر.

وإذا تتبع الباحث كتب العلل وجد فيه أمثلة كثيرة تدل على دقة نظر النقاد وتكامله من جميع الزوايا التي يجب أن يستوفيها النقد العلمي البنَّاء، حتى وإن كان وهمُ الراوي في زيادة حرف في لفظ شيخه أو تغيير سياقه الذي حدث به، فإنهم يكتشفون ذلك ببالغ الدقة والأمانة، ثم يلفت الانتباه إليه أيا كان صاحبه.

ولا شك أن الأوهام التي قد تقع من الرواة الثقات الأئمة تكون أدق وأخفى من أوهام الرواة الضعفاء فضلا عن كذب الكذابين.

(١) راجع موقع (الحوار المحضَّر) للدكتور عمراني.

الأنموذج الثاني

وأما الأنموذج الثاني ـ وهو حديث عائشة: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمن، ثم نُسِخن بخمس معلومات، فتُوفي رسولُ الله ﷺ، وهنَّ فيما يُقرأ من القرآن» ـ فقد فهمه بعض المعاصرين فهما مغلوطا حتى ضعف الحديث على الرغم من وجوده في صحيح مسلم، ورواه هو وغيره من الأئمة بطرق مختلفة تدور جميعها على التابعية المشهورة بالرواية وهي عمرة. والشيء الذي اعتمده هذا المعاصر في إنكاره لصحة الحديث هو أن القرآن الكريم الذي نقرأه اليوم لا يوجد فيه هذا النص كما تحكي عائشة. إذن فالحديث باطل لمخالفته واقع القرآن، وإن كان قد ورد في صحيح مسلم وغيره!.

والواقع أن هذا تسرع واسترواح من الباحث المعاصر وإقحام لنفسه في مجال لم يتخصص فيه، وكان ينبغي له أن يحاول فهم النص في ضوء الجو العام الذي عاشته الصحابة؛ إذ عاداتهم في قراءةِ القرآن الكريم وحفظِه، ووسائلَ تدوينهم له، مختلفة عن وسائلنا وعاداتنا. إن القرآن الكريم لم يكن مدونا في عصر الصحابة في الصورة التي أَلِفناها، ولا أن نسخة المصحف متناولة بكاملها في أيدي الجميع كما هو حالنا اليوم. بل كان فيهم من يحفظ القرآن عن ظهر قلبه بكامله، وهم قلة. يقول أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ أربعة كلهم من الأنصار. وفي رواية عنه: مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة:

أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد. قال أنس: ونحن ورثناه[1].

وفي الصحابة أيضاً من كان قد دوَّن مصحفه كما تلقاه من النبي ﷺ مباشرة وقد لا يكون نسخة كاملة.

وفيهم من يحفظ من سور القرآن عن ظهر قلب ما تمكن حفظه، إذ ليس لدى الجميع إمكانية الكتابة.

وعلى كلٍّ فإن الصحابة لا يتداولون نسخة القرآن الكريم على الشكل الذي نحن نتداوله، بل إن كثيرا منهم لا يملكون نسخة المصحف بكامله إلا ما كان عند أبي بكر ثم عند عمر ثم عند حفصة ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم جميعا. وذلك أن القرآن الكريم بعد أن تم جمعه في عهد أبي بكر لم يكن له إلا نسخة واحدة كاملة بقيت عند أبي بكر، ثم عمر ثم انتقلت إلى حفصة، وظلت عندها إلى أن ظهرت بوادر الاختلاف على القرآن الكريم في عهد عثمان، فطلب عثمان من حفصة النسخة التي عندها، ثم أمر بنسخها إلى عدة نسخ وأمر الناس بالاعتماد عليها، وإحراق جميع ما يخالفها من النسخ، وذلك من أجل حفظ الأمة بعيدا عن التنازع في شأن القرآن الكريم.

يقول أنس: إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأَذْرَبيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدْرِك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصُّحُف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت.

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي ﷺ ٩ /٤٨ (فتح الباري) وإن كان هذا القول يتناقض مع وجود عدد آخر من القراء فإنه جاء في توجيهه عدة أقوال ؛ فمنها: أنه لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك الأربعة من الأنصار. (انظر التفصيل في فتح الباري ٥١/٩ - ٥٢).

وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ فألحقناها في سورتها في المصحف[1].

ومن المناسب أن أنقل عن ابن قتيبة قوله في مقدمة كتابه (تأويل مختلف الحديث ص: (٣٠ - ٣١) ردا على طعن بعض أهل الكلام على عبدالله بن مسعود لجحده سورتين من القرآن العظيم، وهما المعوذتان، وهذا نصه:

«فإن لابن مسعود في ذلك سببا، والناس قد يظنون ويَزِلُّون، وإذا كان هذا جائزا على النبيين والمرسلين فهو على غيرهم أجوز. وسببه في تركه إثباتَهما في مصحفه أنه كان يرى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين، ويعوذ غيرهما، كما كان يعوذهما بـ (أعوذ بكلمات الله التامة)، فظن أنهما ليستا من القرآن، فلم يثبتهما في مصحفه.

وبنحو هذا السبب أثبت أبي بن كعب في مصحفه افتتاح دعاء القنوت، وجعله سورتين لأنه كان يرى رسول الله ﷺ يدعو بهما في الصلاة، دعاء دائما فظن أنه من القرآن».اهـ.

ومن حفظ تفاصيل قصة جمع القرآن في عهد أبي بكر وما جرى بين

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن ١١/٩.

الكُتّاب من اختلاف قبل اتفاقهم بان له حقيقة أحوال الصحابة في تلاوة القرآن الكريم وتداولهم لنسخ المصحف، وطبيعة ما يقرأه بعض أفراد الصحابة أو يحفظه من القرآن. ولو لم يكن أبو بكر ثم عثمان قد نهضا بمهمة جمع القرآن وتوحيد الناس على تلاوة القرآن لاختلفت الأمة في القرآن اختلاف اليهود والنصارى في كتبهم رضي الله عنهما وجزاهما وكُتَّابَ القرآن وحُفّاظَه من الصحابة خير الجزاء.

وإذا كانت نسخ القرآن محدودة العدد وقد أرسلت كل منها إلى الآفاق فليس من الإمكان أن يملك كل واحد من الصحابة تلك النسخة المتكاملة، وإن كان ممكنا أن يحفظ بعضهم القرآن كاملا. وفي ضوء هذا الواقع فمن الطبعي جداً أن يبقى لدى بعض الصحابة القدر الذي تلقاه من النبي ﷺ من القرآن الكريم، ويظل يقرؤه كما حفظه، وقد يكون في ذلك القدر الذي يحفظه شيء تم نسخه وهو لا يدري أنه نُسِخ، وإذا وقع اختلاف بينهم حول تلاوة القرآن رجعوا إلى تلك النسخة الأم.

وفي ضوء هذا الواقع فمن الطبعي أن يحدث ما قالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لا سيما أنه تأخر نسخها إلى قبيل وفاة النبي ﷺ، حتى لم يعرف ذلك الصحابة جميعا. وهذا معنى قولها: «ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن».

يقول الإمام النووي: «قولها: (فتوفى رسول الله ﷺ وهنَّ فيما يُقرأ) معناه: أن النَّسخ بخمس رضعات تأخر إنزالُه جداً حتى إنه ﷺ توفي، وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا متلوّا، لكونه لم يبلغه النسخُ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخُ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يُتلى[1].

وينبغي أن نلحظ أن عائشة رضي الله عنها لم تقل: «وهن في القرآن»، وإنما قالت: «وهن فيما يُقرأ من القرآن». ولو كان قصدها أنها

---

(١) شرح النووي ١٠ /٢٩.

مذكورة في القرآن الكريم ما كان قولها على هذا النحو الذي رأيناه، وإنما يكون قولها كالعادة: «اقرؤوا إن شئتم قوله تعالى...» مثلاً.

فهذا المعاصر قد فهم من حديث عائشة ما فهمه في ضوء ما نحن عليه اليوم، بدلا من فهمه في ضوء عادات الصحابة وطريقتهم في قراءة القرآن العظيم ومدى إمكانية كل واحد منهم أن يملك ما تم جمعه في عهد أبي بكر ثم في عهد عثمان. وكان ينبغي ألاَّ يتسرع بالاستدراك على علماء الحديث الذين صححوه في مختلف العصور التي كان فيها العلماء أكثر تلاوة للقرآن الكريم وتدبرا وفهما منا.

نعم يمكن أن نرفض ما كان شاذا لمجرد كونه غير مألوف، أما الأمر المتفق عليه جيلا بعد جيل يصعب على العاقل المنصف أن ينكره لشبهة وقعت له فيه، أو أنه لم يفهم حقيقته، بل عليه أن يقتنع بعجزه رغم أنفه.

والذي ينبغي فهمه من هذا الأنموذج أن في الأحاديث ما يتوقف شرحه على معرفةِ المناسبة التي صدر فيها الحديث، وطبيعة المحيط العلمي الذي عاشه المخاطبون به، بغض النظر عن المصطلحات التي استقرت عليها متأخراً، وعن العادات التي نعيشها. وأن كل شرح لا يحترم ذلك سيكون باطلاً وفهماً مغلوطاً. والله تعالى الموفق.

الأنموذج الثالث

وهو حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد**»، وشرحه كثير من الشراح في ضوء خلفيتهم العلمية المتوفرة في عصرهم حول خلق الجنين ونموه، بحيث يصطدم الحديث مع الواقع الذي تبين اليوم بدقة متناهية في ضوء تطور علم الجنين؛ إذ معنى الحديث حسب شرحهم: أن مجموع المدة لخلق الجنين في بطن أمه مائة وعشرون يوما، وأن كل مرحلة من المراحل الثلاث المذكورة في الحديث مدتها أربعون يوما. بينما ثبت في ضوء تطور علم الجنين أن خلقه على مراحله الثلاث يتم خلال أربعين يوماً فقط.

وعلى هذا التفسير فإن بعض الكلمات التي وردت في الحديث مشكلة ولا تستقيم معانيها إلا بتأويل وتكلف، وذلك أولا:

إذا كان المقصود بقوله: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً**» هو مرحلة النطفة لوحدها فما معنى الجمع؟

وما الذي يجمع؟

وما المقصود بكلمة «الخلق» في قوله: «**خلقه**»؟

وأين في الجملة ذكر النطفة؟

وإن كانت هذه التساؤلات تعكر صحة التفسير بما سبق، فإن الشراح أجابوا عنها حين أولوا تلك الكلمات بما لا يصفو من كدر الغموض والإشكال ولا يخرج من التكلف؛ فمثلا: قوله «**خلْقُه**» أي المخلوق، وهو النطفة، ووجه جمعها هنا أنها حين تدخل في الرحم تتطاير في جدار الرحم ثم يجمع ما تطاير من النطفة خلال أربعين يوما، كما جاء ذلك مصرحا في أكثر من رواية لكنها شاذة وغريبة.

غير أنه إذا حملنا قوله: «**إنَّ أحدَكم يُجمع خلْقُه في بطن أمه أربعين يوما**» على مرحلة النطفة لوحدها، فلا يخلو ذلك من إشكال؛ إذ كلمة «**الخلق**» لم يرد استخدامها في القرآن الكريم فيما يتعلق بمرحلة النطفة بمفردها، بينما وردت مستقلة فيما يخص مراحل العلقة والمضغة والعظام.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾[1]

نعم ورد استخدام كلمة «خلق» بحيث تشمل جميع مراحل الجنين جملة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾[3].

وفي ضوء أسلوب القرآن الكريم فإنه يلزم من التفسير السابق استخدام كلمة «**الخلق**» في مرحلة النطفة مستقلة، وهذا مناف لأسلوبه بل مناف للواقع أيضاً، فإن النطفة هي الأصل الذي يتحول إلى علقة ثم تتحول العلقة

---

(١) المؤمنون: ١٢ - ١٤.
(٢) نوح: ١٤.
(٣) الزمر: ٦.

إلى مضغة كما تتحول المضغة عظاما، لذا جاء إطلاق القرآن كلمة «**الخلق**» فيما عدا مرحلة النطفة. والنطفة التي استقرت في الرحم تبقى نطفة لمرحلة معينة ثم تحول إلى تلك المراحل اللاحقة التي تتناسب مع الوصف بخلقها، وبالتالي يكون وصف النطفة المستقرة في الرحم بخلقها في الرحم غير دقيق، لذا يتعين تفسير الحديث بحيث تحمل «**الخلق**» على مراحل التحويل جميعا، وإدراج مرحلة النطفة فيها يكون على سبيل التغليب فقط، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾ فإن طور النطفة داخل في هذه الأطوار.

وثانياً: إن «**الجمع**» في قوله «**يجمع خلقه**» لا يستقيم معناه إلا إذا ضممنا إلى مرحلة النطفة بقية المراحل اللاحقة، وهي: مرحلة العلقة ومرحلة المضغة، وجعلناها كلها في أربعين يوما. وأما إذا وزعنا زمن الخلق كل مرحلة في أربعين يوما على حدة فإن كلمة «**الجمع**» تحتاج إلى تأويل، وربما إلى تكلف فيه دون حاجة لذلك.

كقولهم إن كلمة «**يجمع خلقه**» المقصود من قوله «**خلقه**» أي المخلوق بمعنى اسم المفعول وهو النطفة، وبالتالي يكون المعنى: تجمع نطفته أي نطفة أحدكم. وإلا فما معنى الضمير في قوله «**خلقه**»؟ وهذا أبعد ما يكون. إلى جانب تأويلهم لكلمة الجمع في قوله «**يجمع خلقه**»، وهو أن المقصود من الجمع جمع ما تطاير من النطفة في جدار الرحم خلال أربعين يوما. وفيه من التكلف ما لا يخفى، وكيف يكون ذلك الجمع أربعين يوما؟!.

لذا لا يستقيم معنى قوله «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً**» إلا إذا قلنا في معنى الجمع: إن الجمع إنما يكون بالنسبة إلى مراحل خلق الجنين في بطن أمه، وهي المراحل الثلاث المبينة في الحديث، وتستغرق هذه المراحل الثلاثة في خلق الجنين مدة أربعين يوما. وبالتالي لا يتعارض الحديث مع الواقع العلمي الذي ثبت في ضوء الاكتشافات العلمية المتصلة بالجنين.

وأما الجمل الآتية - وهي: ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك -، فمفسرة لجملة «**يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً**» وموضحة لمعنى الجمع، فالتقدير: إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما: يكون نطفة ثم يكون في ذلك الأربعين مضغة مثل ذلك أي مثل حال النطفة في الإحكام والإتقان.. إلى آخر الحديث.

ولعل كلمة «**ثم**» في قوله «**ثم يكون علقة**» أداة عطف على المحذوف، وهو: «**يكون نطفة**» حذفت هنا في الحديث لوضوح حال النطفة لدى الجميع، هذا وقد جاء في رواية: «نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك»، ومن خلال المقارنة بين الروايات الصحيحة فإن كلمة نطفة من أحد الرواة أدرجها هو للتوضيح. وعلى هذا التأويل تكون المدة الزمنية لخلق الجنين في صورته البدائية مستغرقا لمراحله الثلاث الواردة في الحديث أربعين يوما. ويؤيده ما ورد في حديث آخر رواه مسلم وغيره من حديث حذيفة: «**إذا مر على النطفة ثنتان وأربعون يوما**».

ومن البدهي أن حمل الجنين يستغرق غالبا في بطن أمه مدة تسعة أشهر؛ أي حوالي ٢٧٠ يوما، ولكن ليس من المعقول أن تستغرق هذه المدة كلها لخلق الجنين، بل لا بد أن يمر الجنين بمرحلتين: مرحلة الخلق ومرحلة النمو. أما مرحلة الخلق فجاء تحديدها في كلام النبي ﷺ قبل ١٤ قرنا، وقد برهن العلم باكتشافاته الحديثة على جانب الإعجاز في ذلك.

فالحديث صحيح بل دليل على نبوته ﷺ، وما وجدناه اليوم معارضا لما ثبت في علم الجنين فإنه حسب شرح بعض الشراح الذين اجتهدوا في فهم معناه في ضوء إمكانياتهم العلمية، وهم معذورون في ذلك. وعلى كلٍّ فالذي يهمنا هنا أن نقول إن الحديث يكون بريئا من الإشكال الذي يهتم بإثارته للطعن في المحدثين. لذا يجب علينا أن نقوم بتوعية الأجيال بأهمية مراعاة أصول الشرح التي سيأتي ذكرها قريبا ليبتعد عن التسرع إلى إنكار

صحة هذا الحديث، وتهمة المحدثين بأنهم يصححون ويضعفون بناء على ظواهر السند، وأنهم قليلو النظر في مضمون الحديث وفقهه!.

وهذا الأنموذج يلفت انتباهنا إلى ضرورة مراعاة الأسلوب العام لاستخدام الكلمة في عصر قائلها وما يقصدون بها من معنى ليضمن لنا سداد القول في تأويل الحديث، ولا ينبغي شرحها في ضوء ما تعارفنا عليه من معان ومصطلحات.

أصول شرح النصوص النبوية
وأهمية التركيز عليها في مناهج الدراسة

من خلال تتبع الأحداث في تاريخ الأمة الإسلامية يستطيع الباحث أن يستنتج أن كثيرا من الفتن والبدع والانحرافات تأتي بسبب الخلل في فهم النصوص؛ قرآنية كانت أو حديثية. لذا يكون من واجب المؤسسات العلمية أن تتولّى مهمة إصلاح هذا الخلل الذي يتفاقم في المجتمع يوما بعد يوم لبعدهم عن العلم، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا اعتمدت المؤسسات في مقرراتها الدراسية على الجانب المنهجي في مجال التثبت والشرح أكثر من الاهتمام بتحفيظ ما فيها من المعلومات دون فهم. وإلا نكون قد قصرنا في خدمة الحديث الشريف ومواجهة التحديات وإصلاح الخلل. ويمكن أن نستخلص بعض أهم أصول شرح النصوص بما يأتي:

١ ـ ينبغي فهم النص وفق ما يقتضيه سياقه الموضوعي أو البلاغي أو النحوي أو المقصدي. وعندئذ يكون الفهم الذي ينسجم مع السياق أفضل مما يصطدم مع السياق موضوعيا أو بلاغيا أو نحويا. وبذلك نتمكن من الفصل بين التأويل الصحيح والتأويل الباطل.

٢ ـ جمع روايات الحديث وطرقه قبل شرح الحديث، إذ يختلف لفظه وسياقه كلما كثر رجاله ورواته. فلا ينبغي اعتماد نص جاء في رواية واحدة؛ لأنه قد يكون مختصرا أو يكون سياقه مبهما. وبالتالي يتعين على الباحث أن يقوم أولا بجمع الروايات بعد تثبتها، ثم يفسر بعضها ببعض، فيكون التأويل الذي يصطدم مع الروايات الأخرى باطلا.

٣ ـ جمع النصوص التي لها صلة بموضوع الحديث الذي بصدد شرحه، فإن النبي ﷺ يخاطب مراعيا لحال السائل أو المناسبة، وعليه فإذا اختلف حال السائلين والمناسبات فإن ما يخاطب به فيها يختلف بعضه عن بعض. فلا يكون القيد الوارد في نص مقصودا أو لا يكون لفظه العام أو المطلق مقصودا، وكل ذلك يتضح من خلال جمع ما ورد في الموضوع من النصوص.

٤ ـ يجب التأمل كيف كان العمل أو الالتزام أو السلوك في عهد الصحابة والتابعين؛ إذ يعتبر ذلك جانب التطبيق العملي للحديث، وإذا كان تأويل الحديث مخالفا لذلك الجانب التطبيقي فإن ذلك دليل على بطلان ذلك التأويل وشذوذه.

٥ ـ لا بد أن يعتمد في فهم الحديث على أسلوب صاحب النص في استخدام الكلمات أو الأسلوب المعروف في عصره فإن اللفظ يختلف معناه باختلاف العصور والأعراف العلمية بدليل ظهور المصطلحات واستقرار معانيها في العصور اللاحقة بحيث لا يتبادر إلى الذهن إلا هي عند الاطلاق، فلا ينبغي تفسير كلمة في النص بما استقر عليه لاحقا من المعاني.

٦ ـ ينبغي الاستئناس في فهم الحديث بما بوب به المحدثون لتلك الأحاديث في مصنفاتهم الحديثية.

٧ ـ لا بد من وضع احتمال أن يكون معنى الحديث الذي يتعلق بالغيبيات أو الذي يتنبأ بما سيحدث في المستقبل يتطلب جهازا معرفيا لم يحن أوانه بعد، وأسلم طرق التعامل مع هذا النوع من الأحاديث إمرارها على ظاهرها.

وإذا كانت المقررات الحديثية ترتكز في وضع مفرداتها والمحاضرات فيها على مراعاة هذه النقاط المنهجية لغرض تأسيسها في وجدان الطلبة فإننا أعددنا الأجيال لحمل العلم عن طريق موثوق بعيدا عن احتمال الخطأ والوهم، والتحريف والانتحال.

وتوضيح هذه النقاط بالأمثلة يحتاج إلى صفحات كثيرة. ولأهمية التقيد

بعدد صفحات البحث المحدد من قبل اللجنة المنظمة للندوة نكون مضطرين إلى الاكتفاء بهذا القدر، راجيا من الله تعالى أن يكون هذا البحث الموجز خطوة إيجابية في سبيل إصلاح الخلل في فهم النصوص الحديثية، وخدمة السنة النبوية بما يناسب مكانتها ووفق ما تقتضيه مستجدات عصرنا.

والله من وراء القصد..